

الاتفاقية الدفاعية الأمريكية الإيرانية 1959م (دراسة تحليلية)

باحث

أ.عبد الوهاب ريج خلف

أستاذ مشارك - قسم الجغرافية والتاريخ - كلية التربية
جامعة الجزيرة

د. د. أحمد عبد الله محمد آدم

مستخلص:

يعتبر الموقع المهم الذي تتمتع به دولة إيران من العوامل التي جعلتها محطاً اهتمام الدول الاستعمارية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من عزلتها بعد الحرب العالمية الثانية لتجد نفسها قد أصبحت قد تبوّأت مكان بريطانيا في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط في ظل الحرب الباردة التي بدأت تطل برأسها بين المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي، تهدف الدراسة لبيان الأهمية الاستراتيجية لإيران للدول الاستعمارية، الوقوف على الاتفاقية الدفاعية التي وقّعت بينها وبين الولايات المتحدة عام 1959م والدوافع التي قادت لتوقيعها، توضيح الآثار والنتائج التي ترتبت على توقيع هذه الاتفاقية على المستويين الداخلي والخارجي، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي، توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أن منطقة الشرق الأوسط بما فيها إيران كانت محط أنظار ومطامع الدول الاستعمارية العظمى لفترات طويلة بحكم ما تتمتع به من إمكانيات مختلفة، نتيجة لظهور بوادر التغلغل السوفيتي في المنطقة فقد سعت الولايات المتحدة لقطع الطريق عليها من خلال إقامة الأحلاف العسكرية والاقتصادية مثل حلف بغداد عام 1955م، للتفكك الذي أصاب حلف بغداد سعت الولايات المتحدة لعقد اتفاقية الدفاع بينها وإيران لإيقاف التدخل السوفيتي في إيران، ترك توقيع هذه الاتفاقية آثاره العظيمة الأثر على إيران من خلال تدفق المعونات العسكرية والاقتصادية والتي قادت لأن يحكم الشاه محمد رضا بهلوي على مقاليد الحكم فيها ليصبح الحامي للمصالح الأمريكية في المنطقة كلها، توصي الدراسة بالوقوف على الاتفاقيات الماثلة والتي عقدتها الولايات المتحدة مع دول أخرى لبيان الدور الذي قامت به في تدعيم النفوذ الأمريكي في تلك المناطق.

Abstract

The important location of Iran is one of the factors that made it the focus of the colonial countries, especially the United States of America, which emerged from its isolation after the Second World War to find itself assuming the place of Britain in controlling the Middle East in the light of the cold war that began to appear in its head between the communist eastern and capitalist western camps. The study aims to manifest the strategic importance of Iran to the colonial countries, to stand on the defense agreement that was signed between it and the United States in 1959 and the motives that led to its signing, to explain the effects and consequences of signing this agreement at the internal and external levels, the study followed the Historical and descriptive method. The study reached to a number of results, the most important are: That the Middle East region, including Iran, was the focus of attention and ambitions of the great colonial powers for long periods due to its different capabilities, as a result of the emergence of signs of Soviet penetration in the region, the United States sought to block it through Establishing military and economic alliances, such as the Baghdad Pact in 1955, as the result to the disintegration of the Baghdad Pact, The United States sought to make a defense agreement between it and Iran to cease the Soviet intervention in Iran. The signing of this agreement left its great impact on Iran through the flow of military and economic aid, which led to Shah Mohamed Reza Pahlavi's rule

over it to become the protector of American interests in the whole region. The study recommends reviewing similar agreements made by the United States with other countries to explain the role it played in supporting American influence in those areas.

مقدمة:

يُعد الموقع الجغرافي الجيوسراتيجي الذي تتمتع به إيران على المستوى الاقليمي والدولي وأشرفها على المسطحات المائية المهمة، بالإضافة لاكتشاف النفط بكميات هائلة بها من الاسباب المهمة التي جعلت إيران محط أنظار الدول الاستعمارية حتى أصبحت ميداناً من ميادين التنافس بين الشرق والغرب ومن ذلك اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية الى المنطقة لتتزعّم المعسكر الغربي في اطار مسعاها لنشر افكارها وأيديولوجيتها، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية برزت على السياسة الدولية مجموعة من المتغيرات فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية اتباع سياسة مختلفة تجاه إيران، ففي ظل الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي أصبح الاهتمام بإيران مصلحة قومية للولايات المتحدة الامريكية وعلى هذا الأساس اعتمدت في سياستها على دعم إيران وتقويتها من أجل اخراج القوات الأجنبية المتواجدة على اراضيها، وتنفيذ سياسة الاحتواء، وكان الدور الأمريكي في إيران واضحاً من خلال السعي لتفكيك الاحتكار البريطاني لنفط إيران، فأدخلت إيران في مجالها الحيوي بعد الاطاحة بحكومة الدكتور محمد مصدق (1951م-1953م) مما أعطاهها فرصة للتغلغل أكثر عبر شركاتها النفطية في البلاد، وما أن جاء عام 1955م حتى انضمت إيران إلى حلف بغداد كجزء من خطة وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس لاحتواء ما أسماه بالنفوذ والتهديد السوفيتي في المنطقة، فضلاً عن عقدها الاتفاقية الثنائية في 6 مارس 1959م بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعد انسحاب العراق من الحلف المذكور على إثر قيام ثورة 14 يوليو 1958م، هذا وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على عدة وسائل عبر تلك الاتفاقية لتعزيز نفوذها في إيران وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية والاقتصادية بدون أي مقابل والقروض ذات الأرباح المتفاوتة محاولة منها لمساعدة إيران لحل العديد من مشكلاتها الداخلية والنهوض بالواقع الاقتصادي، ومطالبها لتقوية الجيش للحفاظ على الامن الداخلي والسلطة، وصداً أي اعتداء خارجي متوقع من قبل الاتحاد السوفيتي، ومن أجل توضيح الصورة الحقيقية حول هذا الجانب تأتي هذه الدراسة التي تحمل عنوان (الاتفاقية الدفاعية الأمريكية الإيرانية إيران 1959م دراسة تحليلية)

الظروف التي دعت إلى عقد الاتفاقية:

شكّلت منطقة الشرق الأوسط بثرواتها وموقعها الاستراتيجي مركزاً حساساً لجذب انظار المخططين الاستعماريين، خاصة بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها وظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عملاقة بعد اضمحلال القوة الاقتصادية لبريطانيا وفرنسا والمانيا⁽¹⁾، إذ ازدادت حدة التوتر خلال خمسينيات القرن العشرين، وبرزت سلسلة محاولات أمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) لربط دول المنطقة بمصالحها الاستعمارية الجديدة⁽²⁾، بعد أن أتضحت معالم الأهمية الاستراتيجية لإيران لتحقيق مصالحها المختلفة، وبالمقابل فإن الدول الكبرى وجهّت هي الأخرى أنظارها إلى إيران بسبب موقعها على الخليج العربي (مضيق هرمز) وأشرافها على عدة دول (أذربيجان وتركمانستان وتركيا والعراق) وامتلاكها لكميات هائلة من النفط الخام الذي اعطاها أولوية اهتمامات المستعمرين، وخاصة بعد التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في اطار الحرب الباردة التي تنافس فيها الطرفين من أجل السيطرة على دول المنطقة ولاسيما إيران مستغلّتين تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها⁽³⁾.

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإيران بدأ بالتصاعد والظهور بعد ضعف الدور البريطاني⁽⁴⁾، فعملت على تطوير علاقاتها من خلال استقطاب الدول العربية المستقلة حديثاً لعقد الأحلاف والمشاريع الأمريكية باسم محاربة الشيوعية لتكون حاجزاً فعالاً أمام قوة المعسكر الاشتراكي، وصنع جسر امبريالي يضمن منع الوحدة العربية ويعرقل النمو الاقتصادي والاجتماعي⁽⁵⁾، ولمنع الصراعات المحتملة وعدم فسح المجال أمام النفوذ السوفيتي القادم من الشمال وحماية نفط الخليج العربي في الحرب الباردة من أجل عدم وصوله إلى المياه الدافئة والحفاظ على مصالحها واستمرارية تدفق النفط لها ولحلفائها، الأمر الذي جعل إيران تقع في احضان السياسة الأمريكية، وخلال زيارة الشاه محمد رضا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 15 نوفمبر عام 1949م زادت حدة التوتر بين الجانبين الإيراني والسوفيتي، فجاء تصريح على لسان صحيفة أزفستيا في عددها الصادر 3 مارس 1950م أن إيران أصبحت ضمن دائرة النفوذ التي تمارسه الاحتكارات الأمريكية التي تحاول السيطرة على العالم أجمع عن طريق سياسة الاحلاف العسكرية وتطويق الاتحاد السوفيتي، دون أن تعير أدنى اهتمام إلى مصالح الشرق الأوسط سوى تحقيق خططها العدوانية واحكام السيطرة وتنفيذ مخططاتها من أجل التغلغل في إيران عن طريق دعم نظام الشاه محمد رضا كونه حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁾،

وخاصة بعد أن تمت الاطاحة بنظام مصدق عام 1953م وتعيين فضل الله زاهدي⁽⁷⁾ الموالي للحكومة الأمريكية والذي يعتبر من أعداء بريطانيا، الأمر الذي ساعد إيران على اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لها من خلال الدعم الاقتصادي والعسكري عن طريق المساعدات المقدمة إلى الشاه وفتح الابواب لقيادة التحالفات الدفاعية ضد الشيوعية وتشجيع دول المنطقة للانضمام إليها وخاصة إيران ومنها اتفاقية الدفاع المشترك ومن ثم حلف بغداد 1955م، ومبدأ أيزنهاور 1957م، إضافة إلى الجهاز الذي أسسته الولايات المتحدة الأمريكية والذي اطلق عليه السافاك (جهاز المخابرات الإيراني) لمساندة الشاه ومراقبة التحركات الشيوعية السوفيتية لها في المنطقة⁽⁸⁾.

كان من أهم الاهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها السيطرة على منابع النفط والطرق والممرات البحرية والجوية عبر القارات لتحقيق سيادتها على المواقع الاستراتيجية من أجل توفير الحماية لإسرائيل باعتبارها من أهم أولوياتها لخدمة مصالحها والأهداف في المنطقة⁽⁹⁾، وكانت المساعدات الاقتصادية المشروطة خير وسيلة لترسيخ النفوذ الأمريكي⁽¹⁰⁾، وهكذا أسست الجمعية الإيرانية الأمريكية في كرمشاه بتاريخ 28 مايو عام 1957م من أجل تعزيز اواصر الصداقة والعدالة بين البلدين وتشجيع الطلاب الراغبين بالسفر للدراسة والاطلاع على طرق المعيشة والتقدم الصناعي والتجاري الذي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹¹⁾، وأكدت من جانبها على أقامه علاقات صداقة مبنية على المودة بين الطرفين، فأخذت الجانب الاقتصادي والنهوض بواقعة الذي يشكو من التردّي بتشجيع التجار والاستثمارات ذات المنفعة المتبادلة من تصدير واستيراد البضائع بين البلدين، وأن يحق لهم الدخول إلى الأراضي الإيرانية بدون قيد أو شرط لغرض توجيهه وتطوير المؤسسات الصناعية والاقتصادية وجذب رؤوس الأموال لإيران⁽¹²⁾.

تلقت رسالة الرئيس الأمريكي أيزنهاور في عام 1957م والتي سميت بـ(ملء الفراغ) حول سياسته الجديدة ترحيباً كبيراً من الصحافة والرأي العام الإيرانيين من أعضاء مجلس النواب والشيوخ الإيراني، فمعظمهم رحبوا بأن تكون فاتحة عهد جديد لاستقرار الوضع في البلاد، وتحسين الأحوال الاقتصادية فيها، وما سيكون له من أثر كبير في دفع الهجوم الشيوعي، وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية الساحة لاسيما مركز أقطار الشرق الأوسط الاستراتيجي، للحفاظ على حقول النفط الغنية في هذه الدول، التي لولاها لتوقف العمل في حقل الصناعات في أوروبا وانهارت حياتها الاقتصادية⁽¹³⁾.

حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على حق استغلال رواسب النفط

في المياه للشاطئ الإيراني في الخليج العربي، من مجلس النواب الإيراني في جلسته المنعقدة في أوائل مايو 1958م على مشروع قرار يقضي بالمصادقة على اتفاقية النفط الإيرانية، التي ستقوم بموجبها شركة ستاندر - أويل الأمريكية بالتنقيب، ونصت على حصول إيران على 75% من الواردات، وتحصل الشركة على 25 %، كما نصت على أن تدفع الشركة لإيران مبلغ (25) مليون دولار بعد (30) يوماً من موافقة المجلس الإيراني على مشروع القانون⁽¹⁴⁾.

أخذت العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع الولايات المتحدة تتعزز ففي ديسمبر من عام 195م طالبت إيران بتقديم المساعدة لها في حال تعرضها إلى هجوم خارجي، كما طالبت بمعونة عسكرية واقتصادية عاجلة لها، وتماشياً مع مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وقد صرحت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ستقوم باتخاذ كافة الإجراءات العسكرية الضرورية بما يضمن سلامة إيران وأمنها⁽¹⁵⁾.

وضمن الإطار نفسه تمّ عقد اتفاقية ثنائية سرية بين الدولتين بعد زيادة وزير الدفاع الأمريكي ماكلروي إلى إيران تضمنت إنشاء قاعدتين عسكريتين للصواريخ وقاعدة بحرية في الأراضي الإيرانية بعد أن تم القضاء على حلف بغداد⁽¹⁶⁾، وصرح عنها الرئيس الأمريكي ايزنهاور الذي أسّته عمله بزيارة إلى إيران في ديسمبر 1959م، مبدياً إعجابه بالموقف الجريء الذي اتخذته شاه إيران بوجه ما يسمى الضغط الخارجي، وقصد به ما أحدثه حزب توده الشيوعي، وانقلاب 14 يوليو في بغداد عام 1958م⁽¹⁷⁾، الذي أصاب الشاه بقلق شديد وأحسّ بخطر رياح التغيير تقترب من حكمه، على إثر قيام التظاهرات الحاشدة في العراق مقابل السفارة الإيرانية في بغداد، ودخول عدد من الأفراد إلى السفارة وأحرقوا صور الشاه والعلم الإيراني، وتم اعتقال مجموعة من الإيرانيين المقيمين في العراق الأمر الذي دفع الشاه إلى طلب يد العون من الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً على أن يتحول المشهد إلى بلده من هذه الأحداث التي عصفت بالمنطقة⁽¹⁸⁾.

كان تصور الشاه للموقف في محله، فقد تدهورت العلاقات الإيرانية العراقية على إثر قيام الثورة العراقية، فخرجت تظاهرات حاشدة في إيران كانت تندد بسقوط الشاه وتنحية عن الحكومة، وبمبادرة من إيران في ديسمبر 1958م إلى فبراير 1959م جرت مفاوضات حول معاهدة دفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وعدم اعتداء لمدة 20 عاماً بين البلدين، وقّعت الدولتين على اتفاقهما العسكري الثنائي في 3 مارس 1959م والتي سمح بموجبها للقوات الأمريكية بدخول الأراضي الإيرانية لإيقاف نفوذ الاتحاد السوفيتي، وتعهدت

الولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذا الاتفاق باستخدام صلاحياتها وقواتها المسلحة إذا دعت الحاجة لصد أي هجوم يقع على دول أو مجموعة دول من الشرق الأوسط تقوم به دولة شيوعية، مع استمرارها بتقديم المساعدات والدعم العسكري والاقتصادي لإيران، والتي وصلت إلى (200, 000) مليار دولار سنوياً وفقاً للأهداف الرامية لتطوير الاقتصاد الإيراني، والحفاظ على الوحدة الوطنية الإيرانية⁽¹⁹⁾.

وفيما يلي المستجدات والأسباب السياسية والمباحثات التي سبقت الاتفاقية في كل من البلدين:

1/ الأسباب والدوافع التي أدت إلى عقد الاتفاقية الثنائية:

هنالك عدة أسباب ودوافع حدثت بالبلدين لعقد هذه الاتفاقية والتي من بينها :

أولاً. قيام الثورة العراقية 14 تموز 1958م^(20*): مما عمّق من أزمة الشاه على نحو مقلق نشوب الثورة العراقية في 14 يوليو 1958م، بقيادة عبد الكريم قاسم^(21*)، فضلاً عن مخاوفه من جارته أفغانستان ذات الطبيعة الجبلية التي يصعب اقتحامها خاصة بعد أن زودها الاتحاد السوفيتي بالأسلحة والمعدات الحربية في السنوات⁽²²⁾، مما تسببت في توتر كبير للشاه محمد رضا دفعه إلى طلب المزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لإيران من الولايات المتحدة الأمريكية⁽²³⁾، لاسيما وأنه أصبح على قناعة بأن حلف بغداد لا يؤمّن الحماية للأنظمة الحاكمة، وأن العراق اسحب منه وانتهج سياسة جديدة تجاه الاتحاد السوفيتي فضلاً عن تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة، مما جعل الشاه يقلق على نظام حكمه أكثر من أي وقت مضى⁽²⁴⁾. وصرح أيزنهاور في 16 يوليو 1958م بأن الوضع الإقليمي الجديد يفرض ضرورة حصول إيران على المساعدات العسكرية، وقد استجابت الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة لما طلبه الرئيس أيزنهاور، فقدمت المساعدات لربط إيران بقوة بحلف يؤمّن الحزام الشمالي للشرق الأوسط وتعزيز نظام الشاه خاصة بعد قيامه بالإصلاحات التي تصب في مصلحتها، للوقوف بوجه التطلعات السوفيتية⁽²⁵⁾، فكانت الثورة العراقية من بين أبرز الأسباب التي دفعت الدولتين إلى توقيع اتفاقية الدفاع في 5 مارس 1959م⁽²⁶⁾.

ثانياً. الدعم الأمريكي وتمكين الشاه في السلطة: عاد الشاه منتصراً إلى إيران بعد الانقلاب على مصدق، وتابع خطاه لبناء الدكتاتورية التي خطط لها بدعم وأسناد الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة بناء حكومته بمساعدة العائدات النفطية المتزايدة، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية في إيران كانت تهدف إلى الحفاظ على السلطة كعميل في المنطقة لضمان مواجهة التهديد السوفيتي، وفي 15 ديسمبر 1958م في خطاب ألقاه الرئيس الأمريكي أيزنهاور شجع الحكومة الإيرانية على الشروع في الإصلاحات

لتمكين الشاه من تأمين احتياجاته لتحقيق الاستقرار في البلاد، إلا أن الشاه أشار إلى نقطة مهمة مفادها أن القوة العسكرية وحدها لا يمكن أن تساعد في ظل التهديدات والدعاية السوفيتية والازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد⁽²⁷⁾، لذا أرسل الرئيس الأمريكي أيزنهاور رسالة إلى الشاه عبر فيها عن أعجابه به وأنه الوحيد الجدير واللائق لإدارة سياسة إيران في الوضع الراهن وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستمنح إيران أقصى ما يمكن تقديمه من المساعدات العسكرية، والتي بدورها ستؤدي إلى استقرار عرش الشاه وإعادة تنظيم الجيش وتسليحه بالأسلحة الحديثة⁽²⁸⁾.

ثالثاً. الابتزاز الإيراني للولايات المتحدة الأمريكية: واصل الشاه محمد رضا منذ مجيئه إلى السلطة في إيران الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على المزيد من المساعدات العسكرية والمالية، إلا أن تجاهل أيزنهاور لطلبات الشاه، والتي أثارت القلق في واشنطن جعلت الشاه يستخدم تكتيكاً جديداً في سياسته مع الحكومة الأمريكية قائماً على الابتزاز والضغط عليها من خلال إعادة النظر في علاقاته مع الكتلة الشرقية، وبالفعل اصدرت رئاسة الديوان الملكي الإيراني في 3 أكتوبر عام 1955م البلاغ الرسمي عن الدعوة التي تلقاها جلاله الشاه لزيارة موسكو رغبة في تعزيز الصلات الحسنة القائمة بين الحكومة الإيرانية والحكومة السوفيتية، فتم قبول الدعوة من قبل الشاه والملكة ثريا بهلوي بكل سرور، فجاء تعليق لجريدة اطلاعات بأن هذه الزيارة دليل بارز على توثيق اواصر الصلات الودية بين الجانبين⁽²⁹⁾، الأمر الذي ازعج وزارة الخارجية الأمريكية، إذ وردت تقارير متكررة عن تهديدات الشاه في المراسلات الدبلوماسية من طهران إلى واشنطن، وفي 30 يناير 1959م، وجّه أيزنهاور إلى الشاه أن طلباته العسكرية قد اختلفت بشكل كبير عن الطلبات التي قدمتها واشنطن في خطة الموازنة، وأضاف أنه من غير المتوقع أن تنشأ خلافات بينه وبين الشاه، وأن اتخاذه خطوة كهذه من شأنها أن تعرّض أمن إيران للخطر⁽³⁰⁾، وردّ الشاه محمد رضا على ذلك بأن اتصالاته مع الاتحاد السوفيتي جاءت كردّ فعل على السياسة الأمريكية ازاء إيران والتي مارست خلالها الضغوط عليها لتجعلها تسير طبقاً لتوجهاتها، طالما أنها لم تقم بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية الكافية للحكومة الإيرانية التي تبحث عن مصالحها الخاصة⁽³¹⁾.

المباحثات التي سبقت الاتفاقية:

لقد أجرى الرئيس الأمريكي أيزنهاور في 16 يوليو 1958م اتصالاً مع وزير الخارجية جون فوستر دالاس، أخبره بأنه يشعر بضرورة زيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية لإيران، وفي 19 يوليو 1958م أرسل هو الآخر رسالة إلى الشاه أشار فيها إلى أن حكومته تشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة في العراق، والأثر الذي قد يترتب على تلك التطورات وعلى بعض جوانب تخطيط الأمن

الجماعي التي كانت قائمة من خلال حلف بغداد، فإن حكومته مستعدة لتزويد إيران بما تحتاجه من الأسلحة والمعدات، فضلاً عن إرسال مدربين عسكريين أمريكيين إلى إيران من أجل تعزيز القوة العسكرية الإيرانية، مؤكداً في الوقت نفسه على أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح للأحداث الأخيرة في العراق بتقويض الترتيبات الأمنية المشتركة مع إيران، وأن هدفها هو مساعدة الأخيرة في تحقيق أقصى غايات استقلالها السياسي⁽³²⁾. وفي 20 يوليو 1958م أبدى الشاه ارتياحه أثناء لقائه بالسفير الأمريكي هارولد ويلسون (1916-1995م)، إذ أكد الأخير أن حكومته شعرت بخطورة الوضع في العراق وتداعياته وانعكاساته على دول المنطقة وعلى الأحلاف الغربية التي أقامتها، مشيراً إلى أنه يرغب بإعادة دراسة مسألة المساعدات العسكرية الأمريكية لبلاده في ضوء المستجدات التي حدثت في المنطقة آنذاك، وبالمقابل أبدى الشاه قلقه من أن تواجد القوات الأمريكية والبريطانية على الأراضي الأردنية واللبنانية قد يعطي الفرصة للحكومة العراقية طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي⁽³³⁾.

في 8 سبتمبر من 1958م تم اللقاء مرة ثانية بين الشاه والسفير الأمريكي، وتم التأكيد فيهما وزارة الخارجية الأمريكية لديها بعضوجهات النظر حول المشاكل الجارية في إيران، وأنها تقترح إجراء بعض الإصلاحات الداخلية لامتصاص غضب الجماهير ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الامام عن طريق الإصلاحات التي من شأنها تهدئة الشارع، الأمر الذي دفع الشاه إلى الموافقة، موضحاً أنه سيعمل على اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية، ويقود حملة لمكافحة الفساد، مع إعطاء الشاه الدعم للميزانية الإيرانية والاسهام في تشكيلات جديدة للجيش، وتخليص إيران من التهديد الذي يمثلهاالاتحادي السوفيتي من جهة الشمال، لاسيما وأن تقارير الاستخبارات الوطنية الأمريكية، قد أكدت على عدم وجود رغبة حقيقية من قبل الشاه لإجراء إصلاحات جوهرية، ومع ذلك فإن وزارة الخارجية الأمريكية كانت تعتقد أن عليها الاستمرار في دعمها للشاه من أجل الوقوف في وجه الحركات الوطنية والقومية المدعومة من جانب الاتحاد السوفيتي⁽³⁴⁾. وفي ظل الحراك الشعبي الذي كانت تشهده إيران، فإنه من المتوقع أن النظام السياسي لا يمكنه الاستمرار طويلاً، ونتيجة للتحديات التي احاطت بدول حلف بغداد اقترح الرئيس الأمريكي ايزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس ضرورة عقد اتفاقية ثنائية مع أعضاء الحلف للحفاظ على أمن وسلامة كل دولة في حالة تعرضها لتهديد خارجي، إلا أن هذا لم يكن كافياً أو مقنعاً للشاه، بل ظل يبحث عن أداة ضغط أو أزمة خطيرة تدفع بالإدارة الأمريكية إلى الاستجابة إلى طلباته، إذ كان يريد قرارات أكثر حزماً من

خلال الدعم المالي للميزانية وتكوين منظومة الجيش بالطرق الحديثة التي تضمن جاهزيتها للدفاع عن البلد⁽³⁵⁾. وفي ظل التهديدات السوفيتية لمناطق النفوذ الأمريكي التي كانت تهدف من ورائها الإيقاع بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ففي تصريح لوزير الخارجية جون فوستر دالاس جاء فيه أن... إيران تطالب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتعهدات واسعة ضد أي عدوان خارجي يقع عليها فعرضنا عليها عقد معاهدة تماشياً مع مبدأ أيزنهاور...⁽³⁶⁾، ومع ذلك قامت الحكومة الأمريكية بدراسة شاملة للموضوع بغية إعادة النظر في سياستها في ضوء التطورات الجارية في المنطقة للوقوف بحزم للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة محفوظة بعيدة عن أيدي الشيوعيين⁽³⁷⁾.

هذا وقد أثار عدم جدية الشاه في تحقيق الإصلاحات قلق بعض صنّاع القرار السياسي في واشنطن، ففي اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي عقد في 5 نوفمبر 1958م، اتفق أيزنهاور مع رأي وكيل وزير الخارجية الأمريكية كريستيان هيرتر⁽³⁸⁾ Christian Herter، الداعي إلى أن الإدارة الأمريكية لا يمكنها الضغط أكثر على الشاه من أجل تحقيق الإصلاحات المطلوبة، وعليه فإن مسألة التخلي عنه والبحث عن بديل له أصبح أمر وارداً جداً، وكان رأي جون فوستر دالاس أنه لا يوجد بديل للشاه آنذاك، في حين كان رأي وزير المالية الأمريكي روبرت اندرسون⁽³⁹⁾ أن يتم التعامل مع الشاه وجعله يسير بالاتجاه الصحيح من خلال علاقات الأخير المنتشرة برجال الأعمال الأمريكيين الذين باستطاعتهم حثّ الشاه على إجراء الإصلاحات دون أن يبدو أنهم أدوات لتنفيذ سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لأنها انزعجت من التقارير حول الموقف الشاه تجاه العلاقات وطرق الابتزاز التي لوح بها الأمريكيان بخصوص موقفه من الاتحاد السوفيتي في حال عدم تقديم المساعدات المالية له، لكنها بنفس الوقت أدركت أن انزعاج الشاه إزاء التطورات الحاصلة في المنطقة كانت سبباً لقلقه، من خلال خيبة أمله في تعزيز موقفه أمام غضب الشارع الإيراني، ومع كل ذلك فإن الحكومة الأمريكية لا يمكنها أن تستبعد احتمال اتخاذ الشاه في إطار تفكيره هذه لبعض الإجراءات التي سوف تأسف إليها الولايات المتحدة الأمريكية ويتأسف إليها الشاه نفسه⁽⁴⁰⁾. وصل وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس إلى طهران في 12 نوفمبر 1958م لتدارك الأمور، فأهتمت الحكومة والبرلمان والصحافة بهذه الزيارة معلقة آمالاً كبيرة عليها بسبب الصعوبات التي تواجهها الحكومة الإيرانية في ميزانيتها، إلا أن إدارة النقطة الرابعة الأمريكية رفضت دفع أي مبلغ لسد العجز المالي بسبب عدم اتخاذ الحكومة الإيرانية التدابير لإصلاح وضعها المالي⁽⁴¹⁾، فوصلت برقية إلى واشنطن مفادها أن تقوم بتوصيل تعليمات بشأن المساعدة في الميزانية لإيران لدعم الجانب العسكري المتوخى، بينما يجب أن يتم إبلاغ قلق واشنطن العميق بشأن وضع الميزانية العامة وعدم قدرتها على فعل كل شيء، إلا أن

استعدادها رغم تلك الصعوبات الشديدة التي يواجهها الكونغرس مرة أخرى لمساعدة إيران من خلال المساهمة في الميزانية هي دليل فعال على رغبتها في أن تكون مفيدة في محادثاته مع الشاه مؤشراً واضحاً على تعاطف الولايات المتحدة الأمريكية مع الموقف الإيراني المكشوف وتقديره له⁽⁴²⁾. وفي ضوء تقارير مجلس الأمن القومي الأمريكي بشأن السياسة الأمريكية تجاه إيران، أقرّ المجلس في اجتماعه في 15 نوفمبر 1958م بأنه على الرغم من نقاط الضعف في الشاه، إلا أن غياب البديل عنه يجعل دعم النظام الإيراني أفضل أمل لتعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في إيران، مؤكداً على أن اظهار بعض قادة المعارضة النوايا الحسنة تجاه الحكومات الغربية ليس كافياً لدعمهم، لأنهم لا يمتلكون الدعم الشعبي المطلوب، وإذا ما قدر لأحدهم الوصول إلى السلطة فإنه سيجد نفسه في مواجهة المشكلات نفسها التي يواجهها الشاه، كما أقرّ المجلس بأن الضغط على الشاه يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية من خلال تبني الأخير سياسة موالية للاتحاد السوفيتي، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعيد حساباتها من أجل الحفاظ على توازن دقيق في تعاملها مع الشاه⁽⁴³⁾.

طلبت الحكومة الإيرانية من نظيرتها الأمريكية تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية إليها، إلا أن عدم إجراء الشاه الإصلاحات الضرورية في إيران، جعل الحكومة الأمريكية تتجاهل تلك الطلبات، إذ أهملت الأخيرة طلب الحكومة الإيرانية برفع حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية إليها من (75) مليون دولار إلى (100) مليون دولار، وقد امتنعت الحكومة الإيرانية بسبب رفض الحكومة الأمريكية دعم أكثر من فرقة واحدة من الفرق العسكرية الإيرانية الخمس المتواجدة في خراسان، في حين رفض صندوق التنمية الأمريكي عقد مفاوضات مع الحكومة الإيرانية من أجل حصول الأخيرة على قرض مالي بقيمة 75 مليون دولار⁽⁴⁴⁾.

كان للسياسة الجديدة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية تجاه إيران أثرها في إدراك الشاه أن عليه أن يتعامل بطريقة مختلفة عما سبقها لتحقيق رغباته عن طريق الضغط بالطلبات، إذ بدأ يرسل اشارات إلى السفارة الأمريكية في طهران إلى حكومة واشنطن مفادها أنه في ضوء تجاهل ومماطلة الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لحاجة النظام الإيراني إليها، سوف تقوم الحكومة الإيرانية بإعادة النظر في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، وهو الأمر الذي دق ناقوس الخطر عند الساسة الأمريكيين، واستغل الشاه الصراع الدائر بين المعسكرين الشرقي والغربي في تحقيق مكاسبه والخروج من الوضع الاقتصادي المتردي الذي تشهده حكومته آنذاك⁽⁴⁵⁾. وفي ظل الفتور الذي اصاب العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران نهاية عام 1958م، أدرك الشاه أن عليه أن يبحث عن طريق للامساك بزمام الأمور في مساومته مع الحكومة الأمريكية، ففي نوفمبر 1959م أجرى اتصالات مباشرة مع الاتحاد السوفيتي لعقد معاهدة عدم اعتداء معهم، وعلى الرغم من إدراك الاتحاد السوفيتي لنوايا الشاه في المناورة على حسابهم، إلا أن الرئيس خروتشوف قرر أن يرسل وفداً مفاوضاً لطهران واعطاه تعليمات بأن يعطوا الشاه كل ما

يريده، محاولة منه إلى إزالة التخوفات الإيرانية من النوايا السوفيتية، وإبعاد إيران عن الارتباط بالغرب وتحييد الرأي العام الإيراني لدعم استقلال الدول المستقلة حديثاً ومطامحها الوطنية⁽⁴⁶⁾، إلا أن تلك المفاوضات لم تسفر عن شئبل دفعت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة المساعدات الاقتصادية لإيران ودعم قواتها المسلحة، وسدّ العجز في الميزانية بسحب (13) مليون دولار من صندوق الطوارئ الرئاسي، وبذلك حقق الشاه المناورة التي كان يستخدمها تجاه الحكومة الأمريكية والحصول على الدعم اللامحدود⁽⁴⁷⁾.

في الوقت الذي كانت إيران والولايات المتحدة الأمريكية تتناقشان فيه بشأن الاتفاقية الدفاعية الثنائية جاء الردّ السوفيتي بأن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يقود إيران إلى مزيد من الاعتماد العسكري على الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يهدد إيران بل يرغب في إقامة علاقات حسن جوار وصداقة معها، على عكس ما تقوم به الحكومة الأمريكية وحلفائها، كونه ملتزم بمعاهدة 1927م التي أكدت على مبدأ حسن الجوار، وعلية فإن الاتحاد السوفيتي لن يقف مكتوف الأيدي حيال ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على حدوده الجنوبية⁽⁴⁸⁾.

وأشارت إيران إلى رغبتها في التفاوض على اتفاقيات ثنائية جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من وجود اتفاقيات متنوعة بين البلدين تشمل المساعدات التقنية والاقتصادية والبرامج العسكرية وما إلى ذلك، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية إضافية إلى إيران لتحافظ على موقف مفاده أنه لا يمكنها الوفاء بأي من هذه الالتزامات، وأن الاتفاقيات يجب أن تكون ضمن السلطة التشريعية الحالية فيها بما في ذلك قانون الأمن المشترك وقرار الكونغرس المشترك لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وقد قبلت بلدان المنطقة بموقف الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁹⁾.

في 7 يناير 1959م أعلن صندوق قروض التنمية أنه سيقدم قرضاً بقيمة (47) مليون دولار لمؤسسة الخطة الإيرانية للمساعدة في تمويل مشاريع التنمية، وقد يكون توقيت هذا القرض مرتبطاً بحقيقة أن الولايات المتحدة لا تريد أن توقع إيران معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي طوال عام 1958م، في حين كانت الحكومة الإيرانية تطالب باستمرار للحصول على قرض من صندوق قروض التنمية ولكن دون جدوى، بحيث كانت الولايات المتحدة قلقة بالفعل بشأن الخطوة التالية التي سيقوم بها الشاه وحكومته⁽⁵⁰⁾.

إلا أنه في الجلسة رقم 394 لمجلس الأمن القومي في 22 يناير 1959م، أطلع مدير المخابرات المركزية ألن دالاس والمجلس على التطورات العالمية التي ستؤثر على الأمن الأمريكي وفقاً لمذكرة مناقشة أعدها شركة Gleason في 22 يناير 1959م، حيث أشار إلى أن حكومة إيران كانت تخبر الحكومة الأمريكية

وحكومات الدول الأخرى أن إيران تدرس إعادة تقييم سياستها الوطنية، قد تكون هذه التصريحات أولية لوضع الإيرانيين في موقف أقوى في الاجتماع المقبل لحلفاء حلف بغداد، إلا أن الشاه قد اشتكى من أنه شعر بالخيبة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الأسابيع الأخيرة، وحتى أنه يقال أنه كان يفكر في إبرام معاهدة عدم اعتداء لمدة (50) عاماً مع الاتحاد السوفيتي كون الاتحاد السوفيتي عرض مثل هذا الاتفاق إذا رفضت إيران التوقيع على الاتفاقية الثنائية المقترحة مع الولايات المتحدة الأمريكية هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد اعربت الحكومة الإيرانية عن قلقها البالغ إزاء نمو النفوذ الشيوعي في العراق خشية أن يكون على وشك أن يصبح قاعدة لأنشطة حزب توده الشيوعي المصمم ضد النظام الإيراني⁽⁵¹⁾.

تحدث السيد ألن دالاس عن ميثاق عدم الاعتداء المقترح بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على وجه الخصوص فيما يتعلق باجتماع حلف بغداد المقبل في الواقع يرتبط ميثاق عدم الاعتداء المقترح بعلاقة أوثق بالمفاوضات حول اتفاق ثنائي، بالطبع تُعد هذه العلاقات الثنائية سمة طبيعية للعلاقات الأمريكية مع جميع الدول التي نُقدم لها مساعدات عسكرية، موضحاً أنهم قاموا بصياغة المشروع الثنائي مع إيران، لكن الإيرانيين يريدون التزامات من الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز الالتزامات العادية للمعاهدات الثنائية بالإضافة إلى الالتزامات التي أذن بها الكونغرس، على سبيل المثال يتمنون التزاماً منهم بتقديم المساعدة لإيران إذا كان هناك عدوان غير مباشر ضدها من أي مصدر سواء كان شيوعياً أو غير شيوعي⁽⁵²⁾. وبالمقابل وصل الوفد السوفيتي إلى طهران في 29 يناير عام 1959م وفي اليوم نفسه بدأت المفاوضات حول الاتفاقية المقترحة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الوفد السوفيتي يطمح في منع إيران من عقد حلف دفاعي مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل يلغي الاتحاد السوفيتي البند رقم 6 من اتفاقية عام 1921م⁽⁵³⁾، والتي كانت تنص على أن الجيوش السوفيتية ستجتاح إيران في حالة استخدامها كقاعدة لجيوش خارجية يمكنها تهديد الأمن السوفيتي⁽⁵⁴⁾. وصلت رسالة من الرئيس إيزنهاور إلى محمد رضا شاه يحذره فيها أنه إذا تم التوصل إلى عقد دفاعي مع الحكومة السوفيتية سيتم منع أي مساعدات عسكرية ومالية لإيران، مما جعل الحكومة الإيرانية ترفض مقترحات الحكومة السوفيتية بسبب الضغوط الأمريكية عليها⁽⁵⁵⁾. وجاء بعدها خطاب الرئيس إيزنهاور الذي أرسله إلى الشاه بخصوص قراره بالتفاوض على اتفاقية عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي وحذرهم من أن الاتحاد السوفيتي قد تفاوض على

مثل هذه الاتفاقيات مع دول أخرى من قبل وتم خداعهم، وخير مثال على ذلك الصين وفنلندا، وأضاف أيزنهاور أن الاتحاد السوفيتي استخدم نفوذه الاقتصادي على كلا البلدين للتدخل في شؤونهم الداخلية، موضحاً أن الهدف السوفيتي كان فصل إيران عن حلفائها الغربيين وتدمير الاتفاق الدفاعي الذي تنتمي إليه إيران، مع العلم بأن الحكومة الأمريكية تتفهم الضغوط التي تواجهها إيران من قبل الاتحاد السوفيتي وأنه على الرغم من بعض الخلافات الموجودة بين الطرفين فيما يتعلق بالاتفاقية الثنائية المقترحة بينهما، فإنها ستقدم الدعم المستمر لإيران للحيلولة دون فسح المجال أمام الاتحاد السوفيتي وقطع الطريق عليه لمنع هيمنته على الشرق الأوسط⁽⁵⁶⁾. ومن هنا يظهر أن الولايات المتحدة لم يكن لديها خيار آخر غير دعمها للنظام الإيراني، وإن حاولت الضغط عليه، إلا أنها لم تكن مستعدة لتجعله خصم لها، لأن ذلك من شأنه أن يدفع الشاه إلى تطوير علاقاته مع الاتحاد السوفيتي، أو ربما يقوِّض حكم الشاه، مما أقلق الإدارة الأمريكية بخصوص علاقتها بالنظام الإيراني، لذلك أرسل أيزنهاور في 30 يناير 1959 رسالة إلى الشاه أوضح فيها قلق الإدارة الأمريكية من المفاوضات الجارية بين الحكومة الإيرانية ونظيرتها السوفيتية، مؤكداً أن الخلافات التي نشأت مؤخراً بينهما بسبب اختلاف الجانبين في تقديراتهما لحجم البرنامج العسكري الذي تحتاجه إيران والذي يمكن عبره المحافظة على استقلالها دون أن يشكل خطراً على الاقتصاد الإيراني، مؤكداً على استمرارها في سياستها الداعمة لإيران في الحفاظ على استقلالها، الأمر الذي استدعأه طلب من السفير ويلز أن يناقش هذه المسألة مع الشاه وعدم اتخاذ إجراءات من شأنها أن تضر ليس فقط بإيران بل بعلاقاتها مع الغرب، وفي 7 فبراير 1959 مالتقى الشاه بالسفير الذي أوضح له إنه قرر توقيع اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية وعقد معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي إذا وافقت على شروط الحكومة الإيرانية⁽⁵⁷⁾. وفي 2 فبراير 1959 م أكد وزير الخارجية الإيراني في خطاب أمام مجلس الشيوخ الإيراني أن بلاده ستواصل احترام التزاماتها بموجب ميثاق بغداد، بالإضافة إلى ذلك أشار رئيس الوزراء لأحد أعضاء الصحافة الأمريكية إلى أن إيران ستوقع قريباً اتفاقية الدفاع الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في 3 شباط عام 1959 م وصل الوفد السوفيتي برئاسة نائب وزير الخارجية الكسندر سيمنوف alksandarsimnuf لإجراء المفاوضات⁽⁵⁸⁾، التي على إثرها أرسل أيزنهاور رسالة إلى الشاه ينصحه بالتشدد مع المفاوضين السوفييت ورفض مطلبهم، مما دفع المفاوضين الروس إلى مغادرة طهران بعد اقتناعهم بعدم جدوى المفاوضات

التي وصلت إلى طريق مسدود⁽⁵⁹⁾.

الأمر الذي أضطر الاتحاد السوفيتي إلى شن حملة دعائية ضد النظام الإيراني، إذ هاجم خروتشوف شاه إيران وسياسته ووصف الاتفاقية المزعم عقدها مع الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ستؤدي إلى تحويل إيران إلى قاعدة عسكرية خاضعة للقوانين والانظمة الأمريكية، وبالرغم التهديدات السوفيتية كررت الحكومة الإيرانية رغبتها في توقيع الاتفاق الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية في أقرب وقت ممكن، وفي 7 فبراير 1959م، تم استدعاء السفير الأمريكي ويلز والسفير البريطاني Geoffrey جيو فري هاريسون⁶⁰ Harrison(*) من قبل الشاه الذي أخبرهم بأنه مستعد لتوقيع الاتفاقية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه سيوقع أيضاً اتفاقاً مع السوفييت إذا قبلوا شروطه، قوال إنه إذا لم تفعل إيران ذلك فسوف تواجه مشكلة سياسية داخلية لأن معاهدة عدم الاعتداء المقترحة مواتية لإيران، لأنها تتضمن البنود التالية:

أولاً. لن ينضم أي من الموقعين إلى تحالف عدواني موجه ضد الآخر.
ثانياً. يحترم كل موقع السلامة الإقليمية للطرف الآخر، بما في ذلك المناطق البرية والجوية والبحرية.

ثالثاً. لن يلجأ أي من الموقعين إلى العدوان، المباشر أو غير المباشر ضد الآخر.
رابعاً. ليس في المعاهدة ما يلغي الالتزامات الحالية سواء الموقعة أو الالتزامات المستقبلية التي قد يتم الالتزام بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

خامساً. تخضع المعاهدة للتحكيم.

سادساً. ستستمر المعاهدة لمدة 30 عاماً.

في نفس المناقشة صرح الشاه أن الاتحاد السوفيتي قد يقبل بروتوكولاً لمعاهدة 1921م يلغي المادتين (5-6) من تلك المعاهدة، ولم يقدم تفاصيل عن محتويات هذا البروتوكول، وفي تعليقه على اقتراح البروتوكول قال السفير ويلز أنه سيكون هذا أفضل لمعاهدة عدم الاعتداء، وأضاف أيضاً إذا وافقت الوزارة على أنه يمكن السيطرة على بروتوكول من هذا النوع فيما يتعلق بردود الفعل في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أماكن أخرى، فمن المحتمل أن توقع الولايات المتحدة على اتفاقها الثنائي مع إيران على الرغم من إمكانية إبرام بروتوكول مع الاتحاد السوفيتي وأنه ينبغي لها أن تبلغك بذلك⁽⁶¹⁾.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 8 فبراير 1959م بمراجعة المعاهدات الإيرانية السوفيتية لعامي 1921 و1927م وأمرت السفير دالاس بالتحدث إلى الشاه على النحو التالي:

أولاً. من الأفضل خدمة مصالح منظمات الأمن الجماعي في العالم الحر إذا تمكنت إيران من تجنب التوقيع على معاهدة أو معاهدة عدم الاعتداء.

ثانياً. أنه إذا كان الشاه مصمماً على أنه يجب أن يوقع اتفاقاً مع الروس، فلن تكون الولايات

المتحدة في وضع يمكنها من أن تقول بالتأكيد أن بروتوكول معاهدة 1921م سيكون أفضل من معاهدة عدم الاعتداء إلى أن تتاح لها الفرصة لدراسة المحتويات المقترحة. ثالثاً. أن وجدت أن أحكام معاهدة أو بروتوكول عدم الاعتداء لا تتعارض مع أحكامها الثنائية، ولن تقوض الأمن الجماعي الإقليمي، ولن تؤثر سلباً على الترتيبات الحالية أو المساعدة الماثلة في المستقبل، فسوف تكون على استعداد للتوقيع على المعاهدة الثنائية، مع مراعاة توقيت التوقيع مع الاتحاد السوفيتي .

رابعاً. أن يتشاور الشاه بشكل عاجل مع حلفائه في حلف بغداد وأن تكونا على علم بآراء الولايات المتحدة ويتم تخويل السفير دالاس بالتصرف وفق ما يراه مع السفير الأمريكي هاريسون في تنفيذ هذه التعليمات⁽⁶²⁾.

استجاب الشاه لرسالة الرئيس أيزنهاور في 11 فبراير عام 1959م وقال إن الغرض من مفاوضاته مع الاتحاد السوفيتي هو تحسين العلاقات بين البلدين وتخفيف التهديد السوفيتي لإيران، فقد أوضح الشاه للسوفييت أن إيران ستبقى في حلف بغداد وتحافظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعرض السوفييت عليها إلغاء المادة السادسة من المعاهدة الروسية الفارسية لعام 1921م إذا لم توقع إيران معاهدة ثنائية مع الولايات المتحدة، وفي نهاية رسالته طمأن الشاه أيزنهاور بعلاقات إيران الوثيقة معه، إلا أنه وفي 12 فبراير 1959م أتهمت وكالة الأنباء السوفيتية تاس الشاه بأنه غير أمين مع الاتحاد السوفيتي، وسيكون لتحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية تداعيات خطيرة وهاجمت أيضاً نظام الشاه وقالت أن الشاه قد عارض نظام مقترحات للاتحاد السوفيتي بسبب ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية عليه، وأضافت أن الاتفاق الثنائي المزمع إقامته سيؤدي إلى إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية دائمة في إيران، وصرحت أن مخاوف الشاه بشأن الإطاحة بالنظام الملكي العراقي قد دفعته للتفاوض على معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶³⁾. ومن ثم فقد أعلنت الحكومة الإيرانية في 28 فبراير 1959م، أن أبو الحسن ابتهاج^(64*) قد استقال من منصب مدير منظمة الخطة والميزانية بسبب الخلافات بين منظمته والحكومة الإيرانية، التي قلصت حصة منظمته من عائدات النفط، وكان من المقرر أن تحصل على 80 % من تلك العائدات، إلا أن الحكومة الإيرانية رفضت الدفع وطلبت حتى من المنظمة اقتراض الأموال من الخارج⁽⁶⁵⁾.

فغضب ابتهاج من الحكومة الإيرانية وقرر الرد خلال زيارة رئيس الأركان الأمريكية لإيران الأدميرال آرثر رادفورد^(66*) rather waradfurd، لمناقشة المؤسسة العسكرية الإيرانية واحتياجاتها فيما يتعلق بالاتفاقية الثنائية التي كانت ستوقع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وأخبر ابتهاج رادفورد أن إيران تحتاج إلى تنمية اقتصادية وليس إلى

تعزيز عسكري، وأن أفضل دفاع لإيران هو تحسين مستوى معيشة الناس، وكان لكلمات أبو الحسن ابتهاج الغاضبة عواقبها الخاصة لأنه قدأقرّت الحكومة الإيرانية مشروع قانون من شأنه أن يضع رئيس الوزراء على رئاسة منظمة التخطيط⁽⁶⁷⁾.

ب/ عقد الاتفاقية وبنودها:

1/ عقد الاتفاقية وتقويمها بين الجانبين:

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن عليها الدخول في معاهدات ثنائية مع الدول الموقعة على حلف بغداد لتضمن مصالح اوسع في المنطقة، لهذا دخلت في عقد مفاوضات عام 1959م مع الجانب الإيراني، وتم التوقيع على الاتفاقية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية يوم الخميس 5 مارس 1959م في أنقرة، وقد جاءت الاتفاقية تأكيداً لحقهم في التعاون من أجل أمنهم ودفاعهم طبقاً للمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، فقد رأت الإدارة الأمريكية أن من المهم لمصلحتها الوطنية وللسلم العالمي المحافظة على استقلال إيران وسيادتها وتعزيز السلم في الشرق الأوسط⁽⁶⁸⁾، للمحافظة على مصالحها بسبب الاحداث المتسارعة في المنطقة وتسارع سقوط العروش الواحد تلو الآخر من خلال التقارب المصري السوري وقيام الجمهورية العربية المتحدة، والحرب الأهلية في لبنان وازدياد نفوذ جمال عبدالناصر بعد أزمة السويس ومع تزايد الضغوط السوفيتية على الحكومات الموالية للغرب، كل هذا حثّم على الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ سياسة أكثر فاعلية لتخليص إيران من التهديد السوفيتي ولمنع سقوط حكومة الشاه في أسوة بالحكومات التي سقطت آنذاك⁽⁶⁹⁾، وتمهيداً لهذا الأمر وكبادرة حسن نية فقد اعطت الحكومة الأمريكية قروض إيران قرض بقيمة (5،47) مليون دولار قبل الاعلان عن توقيع الاتفاقية⁽⁷⁰⁾. وبعد التوقيع على الاتفاقية صرّحت الحكومة الإيرانية أنها لن تلتزم بالمادة السادسة من المعاهدة الروسية الإيرانية لعام 1921م، وأنها سوف تلتزم فقط بالبنود المتبقية من المعاهدة، وجاء الرد من الحكومة السوفيتية، بأنه لا يمكن تغيير شروط المعاهدة، في حين أكّدت الولايات المتحدة الأمريكية أنها سترسل قواتها إلى إيران إذا تعرضت لأي هجوم، وستواصل تقديم المساعدات العسكرية لها، وتمت المصادقة من قبل الكونغرس على الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران تحت رعاية قانون الأمن المشترك لعام 1954م والقرار المشترك الصادر في مارس 1957م لتعزيز الأمن والسلام في منطقتي الشرق الأوسط⁽⁷¹⁾. وكانت اتفاقية الدفاع لعام 1959م الأكثر شمولاً من نوعها، وصادق عليها البرلمان التشريعيان للبلدين في 6 يونيو 1959م، وكانت الأهمية الحقيقية لها هي أنها أعلنت استعداد إيران لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ودعمها، وأنهت بذلك الاتفاقية الإيرانية السوفيتية، وشجعت

الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمار، ووضعت العلاقات التجارية بين البلدين على أساس مبدأ سيادة القانون الكاملة، ونتيجة لهذا الاتفاق توسعت أنشطة القطاع الخاص الأمريكي في إيران وازداد التبادل التجارية بين البلدين خاصة بعد صدور قانون اجتذاب رأس المال الخاص لأمريكا الشمالية من قبل الجمعية الوطنية الإيرانية بأنشاء المطارات وتشديد القواعد العسكرية في المناطق الاستراتيجية⁽⁷²⁾.

إن هذه الاتفاقية جاءت لتأكيد حق إيران في تعزيز أواصر الصداقة مع الحكومة الأمريكية التي أظهرت مواقفها الايجابية وأوضحت حجم التوافق والتعاون بين الدولتين، وكان تأسيس جمعية (إيران وأمريكا) في مارس 1957م في مدينه كرمينشاه دليلاً على ذلك، التي ضمت أكثر من (100) عضواً من أهل المدينة وكبار الموظفين وعدد من التجار وكانت أهم أعمال الجمعية فتح مدرسة كان التدريس فيها باللغتين الفارسية والإنجليزية ونشر وتوزيع الكتب الخاصة بالدولتين وتسهيل ومساعدة الطلبة الذين يرغبون في السفر والدارسة بالولايات المتحدة الأمريكية، وتشجيع التجار على استيراد البضائع الأمريكية وتصدير البضائع الإيرانية⁽⁷³⁾.

كما إن هذه الاتفاقية جاءت لتقوية الإمكانيات العسكرية والاقتصادية لإيران ضد العدوان على أراضيها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت قد عملت على إعادة صياغة للسياسات القائمة في منطقة الشرق الاوسط، لأتبات الوجود الأمريكي على الأرض الإيرانية كقوة داعمة للحكومة، والتعهد بالرد على أي عدوان قد تتعرض له الاراضي الإيرانية واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لأي جهة معتدية بما في ذلك استخدام القوات المسلحة على النحو الوارد في مبدأ أيزنهاور، وبموجب هذه الاتفاقيات أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أقل ارتباطاً بحلف بغداد، وعلى الرغم من أن الاتفاقية ضمنت المساعدة الأمريكية في حالة وقوع أي هجوم على إيران إلا أنها لم تعزز التزامات مبدأ أيزنهاور⁽⁷⁴⁾ ومن هنا يتضح أن إيران التزمتببنودها وبالمقابل استفادت من الدعم الأمريكي لغرض تعزيز التطور الاقتصادي بشكل فعال.

2/ بنود الاتفاقية الموقعة بين الجانبين:

أصبح شاه إيران بعد سقوط النظام الملكي في العراق عام 1958م، على قناعة بأن حلف بغداد لا يؤمن الحماية للأنظمة الحاكمة الأعضاء في الحلف لاسيما بعد انسحاب العراق منه وانتهاج النظام الجديد لسياسة جديدة تجاه الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة، كلها أمور زادت من قلق الشاه على نظامه وحملته على مطالبة الولايات المتحدة بضرورة التوقيع على اتفاقية دفاعية تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها بتقديم الدعم والمساندة اللازمة لإيران في حال تعرضها لأي اعتداء خارجي⁽⁷⁵⁾. أعلنت الدول الأعضاء في الحلف تمسكها بالمحافظة على الأمن ومقاومة أي تهديد

من خلال الاجتماع الذي عقد في لندن في 28 يوليو 1958م، كما أعلنت الولايات المتحدة موافقتها على التعاون مع البلدان المشاركة في الحلف في المجالين الأمني والدفاعي ووافقت على الدخول في اتفاقيات من شأنها تفعيل هذا التعاون، فتم توقيع اتفاقيات دفاعية مع حكومات إيران، باكستان وتركيا، وجاء في بيان الاتفاقية التي وقعتها الولايات المتحدة مع إيران أولاً، وتماشياً مع الإعلان الذي صدر في 28 من يوليو من السنة نفسها بتوقيع حكومتها الولايات المتحدة الأمريكية وإيران اتفاقية دفاعية في 5 مارس عام 1959م تم بموجبها اعتبار الاستقلال والوحدة الوطنية في إيران عاملاً حيوياً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية، وبموجبها أعتبر الاستقلال والوحدة الوطنية في إيران عاملاً حيوياً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية⁽⁷⁶⁾.

البند الرئيسية للاتفاق هي: (77).

أولاً. إن الحكومة الإيرانية مصممة على مقاومة أي عدوان على إيران وستتخذ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لدستورها الإجراءات المناسبة المتفق عليها في القرار المشترك لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بما في ذلك استخدام القوة المسلحة من أجل مساعدة حكومة إيران في طلبها⁽⁷⁸⁾.

ثانياً. تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم والمساعدة اللازمة لإيران في حالة تعرضها لأي اعتداء خارجي يهدد أمنها واستقرارها، وإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لقانون الأمن المتبادل لعام 1954م بصيغته المعدلة، والقوانين ذات الصلة والاتفاقيات الموقعة والسارية بين الحين والآخر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران تؤكد من جديد أنها ستواصل تزويدها بالمساعدات العسكرية والاقتصادية التي قد يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل بين الطرفين، من أجل مساعدة إيران في الحفاظ على استقلالها الوطني ونزاهتها وفي تعزيز تميماتها الاقتصادية بشكل فعال، وقد وسبق الإعلان عن توقيع الاتفاقية إعطاء قرض لإيران مقداره (47,5) مليون دولار لتمكين حكومتها من الحفاظ على استقلالها وسيادتها الوطنية⁽⁷⁹⁾.

ثالثاً. اشترطت بأن المساعدات المقدمة يجب تتطابق مع الأهداف المتفق عليها بين البلدين، وبعد سنة من الإشعار الرسمي، وأن حكومة الأمريكية والحكومة الإيرانية، راغبتين في تنفيذ الإعلان الذي ضمتهما أنفسهما في لندن في 28 يوليو 1958م، وبالنظر إلى أنه بموجب المادة الأولى من ميثاق التعاون المتبادل الموقع في بغداد في 24 فبراير 1955م، وافقت الأطراف الموقعة عليه على التعاون من أجل أمنهم ودفاعهم وبالمثل، كما هو مذكور في الإعلان المذكور أعلاه، وافقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على التعاون مع الحكومات التي تصدر ذلك الإعلان للحفاظ أمنها ودفاعها⁽⁸⁰⁾.

رابعاً. أكدت الدول الأعضاء في حلف بغداد خلال اجتماعهم في 28 يوليو 1958م في لندن تمسكها بالمحافظة على الأمن ومقاومة أي تهديد مباشر أو غير مباشر في أشاره

واضحة إلى الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة، وبناءً على ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية موافقتها على التعاون مع البلدان المشاركة في الحلف في المجالين الأمني والدفاعي عام 1959 موهي اتفاقيات دفاعية مع حكومات دول كل من باكستان وتركيا وإيران⁽⁸¹⁾.

خامساً. لا تؤثر أحكام هذا الاتفاق على التعاون بين الحكومتين على النحو الوارد في الاتفاقيات أو الترتيبات الدولية الأخرى.

سادساً. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في تاريخ التوقيع عليها وتستمر حتى عام واحد بعد استلام أي من الحكومتين لإشعار كتابي عن نية الحكومة الأخرى إنهاء الاتفاقية، وبذلك يكون الاتفاق الثنائي قد أكمل فصلاً رئيسياً في تطوير العلاقات الإيرانية الأمريكية، وكانت السياسة الأمريكية هي الملزمة بحماية سيادة إيران⁽⁸²⁾، تمت كتابة هذه الاتفاقية من نسختين في 5 مارس عام 1959م في أنقره بين الحكومة الأمريكية متمثلة في فليشر وارين عن الولايات المتحدة الأمريكية وحسن عرفه عن الحكومة الإيرانية⁽⁸³⁾. وعدت هذه الاتفاقية استمراراً للاتفاقيات التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران والتي استندت عليها، ومنها اتفاقية عام 1943م واتفاقية 1947م والتي تم التأكيد فيها على التعاون المتبادل في المجال الدفاعي وقد حصلت إيران وفقاً للاتفاقيات التي وقعتها مع الولايات المتحدة الأمريكية على المساعدات والدعم العسكري والاقتصادي الذي استمر حتى سقوط نظام الشاه عام 1979م⁽⁸⁴⁾. وفي الخامس من مارس عام 1959م بعد توقيع الاتفاقية الدفاعية، صرح الناطق الرسمي الإيراني بتصريح جاء فيه (... أن الحكومتين الإيرانية والأمريكية وافقتا على مقاومة العدوان المباشر وغير المباشر ...) في إشارة منها إلى دولتي الاتحاد السوفيتي والعراق، فقد اعطت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً بالغاً بالاتفاقية الدفاعية مع إيران من أجل اشراك إيران الكامل في النشاطات العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وقد هيأت الولايات المتحدة الأمريكية القواعد العسكرية الإيرانية لاستخدامها لقواتها العسكرية، فقد أرسلت عدد من الخبراء الأمريكيين إلى المناطق الشمالية من إيران وإلى المناطق القريبة من الحدود العراقية لمراقبة المناطق الحدودية مع الاتحاد السوفيتي والعراق والتحسب لأي تحرك معادي في هذه المناطق⁽⁸⁵⁾. ولعل إتفاقية كهذه هي ما كان الشاه يبحث عنه، لأنه طيلة فترة حكمه كان متعطشاً لعقد صفقات من هذا النوع لاسيما مع ما جرى من أحداث جعلت حكومة شاه إيران تدعم وتؤيد مشاريع الاحلاف والتكتلات الاقليمية والدولية، والتي انعكس تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط، ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية مع الشاه محمد رضا في المنطقة كونه الحارس على مصالحها حتى جاء عام 1959م، فسلمت إيران على طبق من ذهب للولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت مسيرة وليست مخيرة في اتخاذ القرار.

3/ المؤسسة العسكرية في ظل الاتفاقية:

شهدت المؤسسة العسكرية الإيرانية تطوراً جديداً خلال التطور الملحوظ في العلاقات خاصة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بقوة مركزها في إيران، وبرزت البعثات العسكرية الأمريكية التي بدأت في إقامة علاقات مع الجيش، لأن تلك البعثات وجدت أن إيران تستحق الحصول على المساعدات العسكرية ضمن برنامج النقطة الرابعة فأرسلت المستشارين العسكريين عام 1942م-1943م كمكافئة للحكومة الإيرانية على احتضانها لجيوش الحلفاء على أراضيها⁽⁸⁶⁾.

كما ازداد عدد المستشارين لتنفيذ الواجبات الدفاعية التي القيت على عاتقهم مثل كيفية صرف المساعدات الأمريكية كل حسب مهامه مثل وزارة الحربية ودوائرها، مديرية المساعدات العسكرية، مديرية التدريب العسكري وقيادة الدرك ودوائرها⁽⁸⁷⁾، فعمل الشاه على إعادة هيكلة الجيش ودعمه معنوياً بدخوله مقاطعتي أذربيجان وكردستان بعد انسحاب القوات السوفيتية ليعيد الثقة له فاستغل الظروف ليصدر قراراً بتمديد البعثات العسكرية الأمريكية في 16 أكتوبر عام 1947م⁽⁸⁸⁾.

هذا وقد تلقت إيران أول شحنة من المساعدات في مارس عام 1949م، ومنها (150) دبابة وثلاثة اسراب من الطائرات النفاثة⁽⁸⁹⁾، لمواجهة الضغوط السوفيتية وجعل إيران دولة قوية من خلالها، ثم بدأت المنح تتوالى عليها بعد توقيع اتفاقية المساعدات الدفاعية المتبادلة في 23 مايو عام 1950م⁽⁹⁰⁾ التي تضمنت بيع فائض المعدات العسكرية من الحرب العالمية الثانية، ثم اعتمدت على بعثة (ماك) لتقديم المشورة كجزء من برنامج المبيعات العسكرية الذي يعتمد على الموارد النفطية، إلا أن واجبات اللجنة تركزت على واجبات فرق المساعدات الفنية وعلى ادخال معدات جديدة لارتباطها بالشركات الأمريكية الخاصة⁽⁹¹⁾.

لم يكن خفياً على صناع القرار الأمريكي أن مشروع النقطة الرابعة من خلال برامج التنمية والمساعدات العسكرية كان يهدف لتقوية دول الشرق الأوسط اقتصادياً وعسكرياً للوقوف في وجه التغلغل الشيوعي وتعزيز دور الحكومة الأمريكية للتدخل في المنطقة من خلال مشاريعها الاستعمارية، وتقوية الجيش الإيراني ومكافحة المعارضة في الداخل وتوحيد البلاد، ما إن جاء حتى تم تخصيص مبلغ (540) مليون دولار في عام 1953م منها مبلغ (415) مليون دولار لكل من إيران وتركيا واليونان⁽⁹²⁾، وكذلك أرسلت مبلغ (2,9) مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية للوقوف بوجه التوجهات السوفيتية بين عامي 1947م-1959م⁽⁹³⁾ بالإضافة إلى (20) مليون ريال مقدمة إلى وزارة الحربية الإيرانية لأغراض حفظ النظام والأمن⁽⁹⁴⁾، وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الوحيد المستفيد من هذه المعاملة، فقد استولت على 40% من النفط الإيراني عن طريق برنامج المساعدات الذي تبنته من أجل أهدافها المنشودة⁽⁹⁵⁾. وبعد أن أصبح الشاه مولعاً بشراء الأسلحة استطاع أن يبني لنفسه إحدى أكبر المؤسسات العسكرية لتصبح خامس قوة عسكرية في العالم من حيث العدد والعدة، إذ كان يخصص جزء كبير من الميزانية للجانب العسكري لتزيد ميزانيته السنوية بين عامي 1953م-1972م من (600) مليون دولار إلى (2) بليون دولار ليصبح الشاه محمد رضا من

أهم الدول المستوردة للأسلحة التي تنتجها التكنولوجيا الغربية، حتى أصبح كل دولار يحصل عليه من عائدات النفط يذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مقابله دولارين ثمناً للمعدات العسكرية والبضائع التي تستوردها إيران⁽⁹⁶⁾.

فأصبحت المؤسسة العسكرية تستحوذ على اهتمام الشاه لإعادة وتقوية الجيش عما كان عليه سابقاً وإعادة السيطرة الفعلية عليه من خلال تدفق المساعدات العسكرية الأمريكية والعوائد النفطية التي بلغت (385) مليون دولار خلال الفترة 1952م-1960م والتي كان فيها عدد افراد الجيش من 120,000 إلى 190,000 جندي والقوة الجوية 8000 ألف والقوة البحرية (4000) ألف، أما بالنسبة للنفقات العسكرية بين عامي 1953م-1954م مفقد وصلت إلى (2,5) بليون ريال⁽⁹⁷⁾ بفعل منتجات النفط لسنة 1955م التي وصلت (15,772,000) طن من النفط الخام، و(7,276,000) من النفط المصفى، وفي عام 1956م بلغ (340,000) ألف برميل يومياً إضافة إلى النفط المصفى إلي وصل إلى (142,000) ألف برميل لهذا بلغت عائدات إيران من النفط (2,819,643) جنيه استرليني ويتضمن هذا المبلغ حصة إيران الضريبية البالغة 5,12% من النفط الخام⁽⁹⁸⁾.

بكل هذا استطاع الشاه أن يوحد الجيش ويجعل من أولوياته حفظ النظام، وأخذ يعمل تدعيم قواته الأمنية من خلال ما تلقاه من المساعدات التي انهالت عليه، فشعر الشاه أن قبضته لم ترسخ إلا بوجود قوة استخبارية تمثلت لاسيما في المنيعة واليد الضاربة له للحفاظ على دعائم حكمه من خلال المخاوف التي تحيط به، ومثلما كان للولايات المتحدة الأمريكية دور في تطوير الجيش كان لها الدور الأكثر خطورة في تأسيس جهاز السافاك لمكافحة الحركات السرية والثورية ومراقبة الاجانب⁽⁹⁹⁾.

فأصبحت إيران بفعل سياسة الشاه ساحة لنشاط الولايات المتحدة الأمريكية، فتحوّلت وبمرور الوقت إلى ميدان مكشوف لنشاطهم في جميع مفاصل الحكومة، إذ أصبح المستشارين الأمريكيين مشرفين على دوائر وزارة الدفاع جميعاً، وكانت صلاحيتهم غير محدودة طبقاً للاتفاقيات العسكرية بين الدولتين، فبمقدورهم مراقبة كل قسم من أقسام دوائر الجيش، ووصل عدد المستشارين الكبار إلى 90 ضابطاً لهم حق التدخل في كل صغيرة وكبيرة مع عدد من معاونين⁽¹⁰⁰⁾، أما فيما يختص بالمساعدات العسكرية فكانت من اختصاص الملحق العسكري في السفارة التي تهتم بمتابعة احتياجات الجيش وتأمينها من ميزانية المساعدات الأمريكية التي تتكون من ثلاث أقسام هي منظمة مساعدات القوات البرية، منظمة مساعدات القوات الجوية ومنظمة مساعدات القوات البحرية، والتي يتواجد فيها 50 ضابطاً بمختلف الرتب يعاونهم 100 من ضباط الصف⁽¹⁰¹⁾، لهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية من إيران دولة قوية من ضمن حساباتها المصلحية، لاسيما عند ارسال الأسلحة لها كما اقترحت عليها أن تقبل عدد آخر من الضباط والمستشارين على هيئة خبراء يمكن أن تكون منهم فرقة تعمل مع الجيش الإيراني للحالات الطارئة ومساعدة الحكومة الإيرانية⁽¹⁰²⁾. وذهبت العلاقات بين البلدين إلى أبعد التصورات خاصة في المجال العسكري والأمني من خلال تغلغل المستشارين الأمريكيين في الجيش حيث بلغ عددهم 40,000 ألف

ثم ارتفع العدد من 115.000 ألف جندي عام 1943م إلى 150.000 ألف وفي عام 1950م وصل العدد إلى 300.000 ألف جندي، وبموازاة هذا التوسع ارتفعت ميزانية الجيش، إذ أن أغلب المساعدات الأمريكية التي كانت تصل إلى الحكومة الإيرانية خاصة بعد سقوط حكومة مصدق فقد صلت ما بين عامي 1954م-1963م إلى 950 مليون دولار تقريباً أصبحت من نصيب الجيش، الأمر الذي ساعد الشاه على إنشاء قاعدة في بندر عباس ب 200 مليون دولار وأخرى في شاه بهار ب 600 مليون دولار عن طريق حصوله على التسهيلات البحرية في المحيط الهادي، كلها أمور ساعدت بها الحكومة الأمريكية حكومة الشاه لجعل إيران الدولة الأقوى للوقوف بوجه المد الشيوعي والحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط⁽¹⁰³⁾. وتشير الوثيقة التالية لحجم وكمية المساعدات العسكرية المقدمة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجيش الإيراني من عام (1950م-1959م) كمنحة مساعدات بمتوسط إجمالي يبلغ حوالي 37,4 مليون دولار حسب قيمة المعدات والإمدادات العسكرية المقدمة إلى الحكومة الإيرانية لترقية الجيش وتمكينه من صد أي هجوم تتعرض له الأراضي الإيرانية⁽¹⁰⁴⁾.

أصبحت بهذا حكومة الشاه معنية بحماية المصالح الأمريكية في المنطقة ضد تحركات الاتحاد السوفيتي، مما دفع الشاه للمطالبة بزيادة حجم المساعدات خاصة بعد أن علم بأن الكونجرس الأمريكي صادق على مبلغ (27,640,000) مليون دولار كمساعدات إضافية لكل من إيران والفلبين وكوريا، مما زاد من اندفاع إيران نحو الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان نتائج ذلك توقيع البلدين في عام 1959م لتلك الاتفاقية التي وصفها الاتحاد السوفيتي بأن إيران أصبحت قاعدة عسكرية في منطقة الخليج العربي⁽¹⁰⁵⁾، وعلى إثر ذلك جاء البيان الذي صرح به الناطق الرسمي الإيراني في 5 مارس عام 1959م عقب توقيعها (... إن الحكومتين الإيرانية والأمريكية وافقتا على مقاومة العدوان المباشر وغير المباشر ...) ⁽¹⁰⁶⁾. المساعدات العسكرية (كمية ونوعية) الأسلحة المستلمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحكومة الإيرانية من عام 1950م-1959م⁽¹⁰⁷⁾.

السنة	العدد	النوع	الدولة
1951-1950	6	بيتش سي-45	الولايات المتحدة الأمريكية
1953-1952	12	بايب ريو -18 سوبر كوب	الولايات المتحدة الأمريكية
1954	5	نات -6 تبكسان	الولايات المتحدة الأمريكية
1955	4	دهسي-2 يافر	كندا
1956	16	لوكهيدر-33	الولايات المتحدة الأمريكية
1956	8	لوكهيدر-133	الولايات المتحدة الأمريكية
1958-1956	75	ديبك ف -84 جي	الولايات المتحدة الأمريكية
1959	2	دبت لاند ويرلويند	بريطانيا
1959	70	كنداير سابر 6	كندا

4/ بنود الإتفاقية الاقتصادية:

لقد شكّلت استراتيجية الاحتواء ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأمريكية فكان لتأسيس حلف الأطلسي لربط دول أوروبا بالولايات المتحدة الأمريكية ليمثل احتواءً عسكرياً للاتحاد السوفيتي، ومبدأً ترومان في عام 1947م وإعلان برنامج النقطة الرابعة في عام 1949م يمثل احتواءً اقتصادياً، بعد أن قدمت مساعدات لأكثر من مائة دولة بلغت قيمتها (370) مليار دولار لقطع الطريق أمام التوسع السوفيتي⁽¹⁰⁸⁾، واستطاعت القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الاستفادة من التوتر في العلاقات بين إيران والاتحاد السوفيتي بسبب انحياز إيران نحو الغرب عامة والولايات المتحدة بشكل خاص فقدمت 26 مليون دولار للجانب العسكري ومبلغ 650 مليون دولار لمشروع لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في قارة آسيا⁽¹⁰⁹⁾.

بعدها اتسع نطاق المصالح الاقتصادية والثقافية الأمريكية في إيران بعد زيادة المساعدات، والتي استطاعت أن ترفع من مستوى الحياة في إيران وجعلها تصمد بوجه الضغوط الخارجية، بالإضافة إلى القوى الداخلية المضادة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وإدخال شركات النفط الأمريكية إلى حقول النفط في إيران وإعادة تشغيل مصافي عبادان في طهران، وتوظيف عدد كبير من الموظفين والطلاب المدنيين الإيرانيين للعمل في مصافي النفط مع الموظفين الأجانب العاملين في حقول النفط⁽¹¹⁰⁾، واحتواء التوسع الشيوعي ومنع وقوع النفط الإيراني في أيدي السوفييت، في حين لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً قيادياً من خلال التمسك بحكومة الشاه وزيادة القروض بمقدار 45 مليون دولار في سبتمبر عام 1953م لتشجيع الشركات الأمريكية⁽¹¹¹⁾، فتزايدت الاستثمارات الأمريكية وعملت على إيجاد نظام دفاعي في عام 1955م هدفه حماية المصالح الأمريكية ومنابع النفط⁽¹¹²⁾، مما دفع بالشاه إلى القيام بإصلاحات فمنح مبلغ (25) مليون دولار بالإضافة إلى نصف مليون دولار لتحسين أحوال الريف الإيراني⁽¹¹³⁾.

بهذا تُعد فترة الخمسينيات من هذا القرن الماضي بمثابة القرن الذهبي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها النفطية التي كان لها الدور الكبير في فوز ايزنهاور في معركة الرئاسة عام 1953م والذي صرح قائلاً... من الأمور التي تؤكد أهمية الشرق الأوسط القصوى احتواءه على ثلثي مصادر البترول المعروفة في العالم حتى الآن وهذه المصادر البترولية لا تقل أهمية عن الحلف الأطلسي، بل إن هذا الحلف يفقد معناه وهدفه إذ فقدنا مصالحننا البترولية في الشرق الأوسط..⁽¹¹⁴⁾، كذلك صرح الكاتب الأمريكي جو ستورك (... أن تاريخ

الشرق الأوسط الحديث مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بمجهود الدول الغربية لضمان سيطرة مطلقة على موارد المنطقة وتجاريتها، وكان النفط هو المورد الرئيسي، وقد تحققت السيطرة الأوروبية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية على النفط بواسطة سلسلة من الامتيازات...⁽¹¹⁵⁾.

لكن أدى سوء الأوضاع الاقتصادية في إيران إلى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إلحاح الحكومة الإيرانية في طلب المساعدات هذا الإلحاح الذي لم توافق الحكومة الأمريكية فقد جاء تصريح للسفير الأمريكي في طهران عن موقف حكومته قائلاً (... إن بلاده لا تقبل أن تمنح إيران أي مساعدات لم توضح كيفية تم صرف الأموال التي استلمتها من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ...)، كما أشار لعدم ثقة حكومتها بالحكومة الإيرانية بسبب سوء الإدارة، مما أدى إلى نشوب حرب إعلامية بين الطرفين الأمر الذي دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإسراع بمعالجة الموقف عن طريق جان ويلي janwilyam السفير السابق في طهران والتخفيف من حدة التوتر من خلال قيام الحكومة الإيرانية بالإصلاحات لتمكين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من إيجاد السبل لصرف المساعدات والقروض الأمريكية⁽¹¹⁶⁾.

لذا فإن الإدارة الأمريكية أصبحت مضطرة إلى تقديم الدعم لإيران بعد أن شعرت بتزايد الخطر الشيوعي، فوقع الشاه مع الولايات المتحدة على قانون خطة التنمية لمدة سبع سنوات في 13 مارس 1956م والذي منح إيران مبلغ (920) مليون دولار على مدار سبع سنوات من أجل تخفيف الضغط على الحكومة وتحسين الوضع الاقتصادي، مع توظيف أعداد كبيرة من الموظفين⁽¹¹⁷⁾، وأرسلت مدير البنك الدولي للإنشاء والتعمير لطهران الذي قرر منحها مبلغ (20) مليون دولار لتنفيذ المشروعات العمرانية في⁽¹¹⁸⁾، هذا ولم يقف الشاه عند هذا الحد بل قام بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في 3 يوليو عام 1958م طالباً المساعدة العاجلة والتي اثمرت عن حصوله على مبلغ (40) مليون دولار حدد صرفها على الإعمار⁽¹¹⁹⁾.

لذا فإن إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي منذ بداية تولي ايزنهاور لمنصب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية قد عقد العديد من الاتفاقيات مع الحكومة الإيرانية بين عامي 1953م-1958م وبعقود طويلة الأمد شملت التكنولوجيا والثقافة العلمية والنووية السلمية المشروطة حيث عقد أول اتفاق نووي سلمي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عام 1957م، إذ أهدت الحكومة الأمريكية إيران مفاعل للأبحاث العلمية لجامعة طهران بقوة 5 ميكا واط وتم العمل به رسمياً وأصبح تابع لمنظمة الطاقة والأبحاث الإيرانية والذي

تبلغ قوة انتاجها حوالي 600 كغم سنوياً من البلوتونيوم والوقود المستهلك⁽¹²⁰⁾.
الخاتمة:

نتيجة لزوال الاستعمار بشكله القديم فقد ظهرت أشكال أخرى من الإمبريالية التي سعت من خلالها الدول العظمى لتحقيق مصالحها غير المتغيرة بوسائل وأساليب جديدة من بينها عقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية، الدائمة والمؤقتة سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو غير ذلك، ومن بين تلك الاتفاقيات التي وقّعت اتفاقية الدفاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران عام 1959م، تلك الاتفاقية التي تحصلت إيران بموجبها على مساعدات هائلة وضخمة في الجوانب العسكرية والاقتصادية واللوجستية، لذا جاءت هذه الدراسة التي وقفت على الأوضاع الدولية التي أدت لتوقيعها، البنود التي تضمنتها والنتائج التي ترتبت عليها.

النتائج:

توصلت الدراسة لعدة نتائج هي:

1. أن منطقة الشرق الأوسط بما فيها إيران كانت محط أنظار ومطامع الدول الاستعمارية العظمى لفترات طويلة بحكم ما تتمتع به من إمكانيات مختلفة.
2. نتيجة لظهور بؤادر التغلغل السوفيتي في المنطقة سعت الولايات المتحدة لقطع الطريق عليها من خلال إقامة الأحلاف العسكرية والاقتصادية مثل حلف بغداد عام 1955م.
3. نتيجة للتفكك الذي أصاب حلف بغداد فقد سعت الولايات المتحدة لعقد اتفاقية الدفاع بينها وإيران لإيقاف التدخل السوفيتي في إيران.
4. ترك توقيع هذه الاتفاقية آثاره العظيمة الأثر على إيران من خلال تدفق المعونات العسكرية والاقتصادية والتي قادت لأن يحكم الشاه محمد رضا بهلوي على مقاليد الحكم فيها ليصبح الحامي للمصالح الأمريكية في المنطقة كلها.

التوصيات:

توصي الدراسة بالتالي:

1. الوقوف على الاتفاقيات المماثلة التي عقدتها الولايات المتحدة مع دول أخرى لبيان الدور الذي قامت به تلك الاتفاقيات في تدعيم النفوذ الأمريكي في تلك المناطق.
2. إجراء دراسات عن طبيعة المزايا التي تحصلت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توقيع تلك الاتفاقية.

المصادر والمراجع:

- (1) حداد، سلمى، المساعدات الأمريكية العسكرية لإيران، دار القدس، بيروت، 1947م، ط 1، ص 5.
- (2) مطر، سليم، أخطر اسرار الاستراتيجية الأمريكية في العراق والشرق الأوسط، الكلمة الحرة، بيروت، 2011م، ط 1، ص 108.
- (3) قصير عبدالله أحمد، حركة التجديد والاستنهاض، مركز الإمام الخميني الثقافي، 2000، ص 126-127.
- (4) بالمر، مايكلز أ، حراس الخليج، ترجمة نبيل زكي، مركز الاهرام، مصر، 1995م، ط 1، ص 58.
- (5) حداد، سلمى، المصدر السابق ذكره، ص 6.
- (6) رمضان، روح الله، سياسة إيران الخارجية 1941-1973م، المصدر السابق، ص 191.
- (7) فضل الله زاهدي (1890م-1963م)، ولد عام 1890، تلقى تعليمه في همدان، ثم دخل الكلية الحربية عام 1916م، عمل في الخدمة العسكرية لمدة طويلة، كان من أكثر الجنرالات الذين رافقوا رضا شاه في حكمه ومن المقربين له، وأحد مشاركيه في ميله للألمان، بعد أن احتلت قوات الحلفاء إيران في 25 أغسطس 1941م، ألقت القوات البريطانية القبض عليه وأرسلته إلى سجون فلسطين وبقي فيها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد عودته إلى إيران أصبح في عام 1949م وزيراً للداخلية، ثم اشترك بعد ذلك في الإطاحة بمصدق، ليصبح رئيساً للوزراء خلال المدة (1953م-1955م)، وقد كافأه الشاه بمبلغ (600) ألف دولار على عمله، إلا أنه أدرك أن زاهدي يطمع بالعرش فأبعده إلى الخارج، توفي عام 1963 عن عمر ناهز 79 عاماً.
- عقراوي، منهل إلهام عبدالله، والجبوري، فراس صالح خضر، العلاقات التركية-الإيرانية، 1923م-2003م دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015م، ط 1، ص 39.
- (8) مليحة، نبيلة محمود ذيب، السياسة الأمريكية تجاه إيران (1945م-1981م)، رساله ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م، ص 107.
- (9) هيك، محمد حسنين، نحن وأمريكا، دار المعارف، مصر، 1967م، ص 35.
- (10) حلاق، حسان، تاريخ لبنان المعاصر 1913م-1952م، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، 2010م، ط 3، ص 315.
- (11) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، القنصلية الملكية العراقية، السفارة العراقية في طهران، وزارة الخارجية، السجل 311/4979، الرقم س / 1 / 103، التاريخ 9 / 2 / 1957، و 48، ص 71.
- (12) U. S. Treaties and Other International Agreements [s UST.p.901

- (13) د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران، وزارة الخارجية، التسلسل 311/4978، بتاريخ 1/2/1957، و57، ص99.
- (14) جريدة البلاد، العدد 5206، 9 أيار، العراق، 1958م.
- (15) أحمد، محمد رزوق، الحركة الكردية في العراق - دور البرزانيين في طريق الحكم الذاتي، دار المعتز للنشر والتوزيع، الاردن، 2014م، ط 1، ص143.
- (16) جريدة الأهالي، الجمعة 6 كانون الأول، العراق، 1958م.
- (17) أحمد، محمد مرزوق، المرجع السابق نفسه، ص 144.
- (18) هروبي، مهدي وسميعي، أحمد، 22 نسخت وزير در 37 سا، جاب أول، تهران، 1384هـ، ص120.
- (19) U.S Milted Equipment, sold to Iran, 1941-1979, p
- (*) ثورة 14 يوليو 1958، تعرف أيضاً بانقلاب أو ثورة 14 تموز 1958م، هي التي أطاحت بالملكة العراقية الهاشمية التي أسسها الملك فيصل الأول تحت الرعاية البريطانية، وقتل على إثرها جميع أفراد العائلة المالكة العراقية ومنهم الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله ورئيس الوزراء نوري سعيد.
- الزبيدي، محمد حسين، ثورة 14 تموز 1958م في العراق، بغداد، 198م، بدون دار النشر، ص-437 438.
- 21 (*) عبد الكريم قاسم، عبد الكريم قاسم محمد بكر عثمان الزبيدي، ولد في محلة المهديّة ببغداد عام 1914م، تعلم القراءة والكتابة في الكتاتيب، ثم التحق بمدرسة الرصافة الابتدائية في عام 1927م في، وعيّن معلماً في محافظة الديوانية إلا أنه لم يستمر أكثر من عام واحد، التحق بالكلية العسكرية ببغداد في عام 1932م، تخرج في عام 1936م، شارك في حرب فلسطين عام 1948م، دخل إلى تنظيم ضباط الأحرار عام 1954م وأصبح رئيساً له عام 1956م، قام بانقلاب ضد الحكم الملكي في تموز عام 1958م، وهو مؤسس الجمهورية العراقية، تسمى المرحلة التي حكم بها العراق 1958-1963م بالعهد الجمهوري الأول، انتهى حكمه بانقلاب قام به حزب البعث والقوميون العرب في 8 يوليو 1963م، تم إعدامه في يوم 9 يوليو 1963م.
- الزهيري، حسين عبد الحسين عباس، موقف مصر من قضايا إمارات الخليج العربية 1952م-1970م، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2020م، ط 1، ص 180.
- (20) جريدة الاهلي، الاثنين، 4 يناير، العدد (21)، العراق، 1959م.
- (21) جريدة الاهلي، الاثنين، 5 يناير، العدد (21)، العراق، 1959م.
- (22) رمضان، روح الله، مصدر سبق ذكره، ص32.
- (23) جريدة الاخبار، 16 يوليو، العراق، 1958م.
- (24) جريدة اليقظة، 6 مارس، العراق، 1959م.
- هروبي، مهدي وسميعي، أحمد، مصدر سبق ذكره، ص120.
- (25) AbulKalam Azad , Iran-US (united states) Relations Since 1945 , p 62 .

(26) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4976 \ 311، كتاب السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية، الرقم س \ 1 \ 1 في 3 كانون الثاني 1956، و 111، ص 272.

(27) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، السفارة العراقية في طهران، وزارة الخارجية، السجل 4975 / 311، التاريخ 3 / 10 / 1955 م، و 62، ص 90.
- د. ك. و: ملفات البلاط الملكي، السفارة العراقية في طهران، وزارة الخارجية، التاريخ 19 / 6 / 1956 م، و 18، ص 40.

(28) Stephen McGlinchey, Arming the Shah U.S. Arms Policies Towards Iran, 1950-1979, A thesis submitted to Cardiff University for the degree of Doctor of Philosophy in International Relations, University of the West of England, 2012, p 70-71 .

(29) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4981 / 311، كتاب السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية، الرقم س / 95 / 1 في 4 مارس 1958، و 36، ص 49.
(30) ((Stephen M.C. Glinchey, US Arms Policies Towards the Shah's Iran , New york , 2014 , p.16 .

(31) Telegram From the Embassy in Iran to the Department of State , Tehran , July 20, 1958, Cited in : F.R.U.S., Vol.XII, Footnote 4 , pp. 576 – 577 .

(32) النجار، علاء رزاق فاضل، أثر ثورة 1958م في العراق علي الأوضاع السياسية الداخلية في إيران وعلاقاتها الخارجية، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق، 2018م، العدد الأول، المجلد الثالث والأربعون، ص 83

(33) جريدة الأهالي، العراق، بغداد، 15 كانون الثاني، 1959م.

(34) جريدة الأخبار، العراق، بغداد، 28 كانون الثاني، 1959م.

(35) د. ك. و، سجلات البلاط الملكي العراقية الديوان الملكي، السفارة الملكية العراقية في واشنطن، رقم الوثيقة 5083 / 311، و 59، ص 98.

(*) كريستيان هيرتر Christian Herter، سياسي ودبلوماسي أمريكي، ولد عام 1859م في باريس من أبوين أمريكيين، تخرج من جامعة هارفارد عام 1915م، حصل علي شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية، انضم إلى وزارة الخارجية الأمريكية عام 1917م، بعد عامين أصبح مساعده ربرت هوفر الذي كان مديراً لإدارة الإغاثة الأمريكية للمدة (1931م - 1941م) أصبح عضواً في مجلس النواب الأمريكي، بعد ذلك عضوا في مجلس الشيوخ لمدة عشرة أعوام، ثم نائباً لوزير الخارجية الأمريكي عام 1957م، وزيراً للخارجية الأمريكية للمدة 1959م - 1961م، توفي عام 1966م.

- Dwight Eisenhower : Burton I. Kaufman, Diane Kaufm, Historical Dic-

tionary of the Eisenhower ، UK ، 2009. P.161

(1*) روبرت اندرسون Robert Bernard Anderson، ولد في ولاية تكساس عام 1910م، حصل علي البكالوريوس في القانون من جامعة تكساس في عام 1932م، وأثناء الحرب العالمية الثانية شغل منصب مستشار لوزير البحرية الأمريكية، ثم أصبح وزيراً للبحرية خلال عامي 1953م- 1954م، ثم وزيراً للمالية خلال الأعوام 1957م- 1961م، توفي عام 1989م.

- Dwight Eisenhower : Burton I. Kaufman, Diane Kaufm, Historical Dictionary of the Eisenhower ، UK ، 2009. P.8-9..

(36) Memorandum of Discussion at the 386th Meeting of the National Security Council ، Washington ، November 13، 1958 ، Cited in : F.R.U.S.,Vol.XII، pp. 603 - 604 .

(37) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، السفارة العراقية في طهران، وزارة الخارجية، الرقم س / 47 / 1، التاريخ 27 / 1 / 1958م، 19، ص 27

FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES، 1952-1954، IRAN، 1951-1954، VOLUME X.

National Security Council Report ، Washington ، November 15، 1958 ، Cited in : F.R.U.S.,Vol.XII، p. 607 .

(38)Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Rountree) to the Under Secretary of State for Economic Affairs (Dillon) ، Washington ، December 3، 1958 ، Cited in : F.R.U.S.,Vol.XII، pp. 616 - 617 .

(39) Stephen McGlinchey. US Arms Policies Towards the Shah's Iran ، New york ، 2014، p18.

(40) الربيعي، نزار كريم جواد، العلاقات الإيرانية - الأمريكية 1953م-1979م، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة لمعهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات التاريخية، بغداد، العراق، 2004م، ص 77-78

(41) صادقي، حسن أمير، الأمن في الخليج العربي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984م، ص 129.

(42) 48 (42) البدري، شامل عناد حسن، العلاقات الإيرانية- السوفيتية (1951م-1979م)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2006م، ص 123.

(43) Foreign Relations Of the United States، 1958-1960، Near East Region; Iraq; Iran; Arabian peninsula، volume xii، available at.

(44)Kristen Blake: The U.S.-Soviet Confrontation in Iran، 1945-1962: A Case in the Annals of the Cold War، previous source ، p122 .

(45)foreign relations of the united states. 1958-1960، near east region; Iraq; Iran; Arabian peninsula. volume xii. available at :

- (46) <https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1958-60v12/d261>
- (47) foreign relations of the united states. 1958-1960, near east region; Iraq; Iran; Arabian peninsula. volume xii. available at : <https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1958-60v12/d261>
- (*) معاهدة 1921م، وقع الاتحاد السوفيتي مع إيران اتفاقية عرفت بمعاهدة الصداقة وقد ألغت هذه المعاهدة مواد معاهدة تركمنشاي التي وقعت عام 1828م والتي انتهكت فيها حقوق إيران، تم التأكيد فيها على حق البلدين في الملاحة في بحر الخزر بشكل مشترك ومع هذا لم يكن لإيران في تلك الفترة أي نوع من الملاحة في هذا البحر وتمكن الاتحاد السوفيتي بهذه المعاهدة من وقف المد الإيراني في بحر الخزر كما سيطر على كل المياه الإيرانية عن طريق قواعده البحرية في هذا .
- محمد، ضياء عبد المحسن، الجغرافيا البوليتيكية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015م، ط 1، ص 361
- (48) كوتام، ريتشارد ديليو، القومية في إيران، ترجمة محمود فاضل الخفاجي، بغداد، 1978م، ص 356.
- (49) نزاد، مرتضي دهقان، وآخرون، تبين وضعيتسياسست خارجي إيران ونقش وزيران امور خارجه، كنجين اسناد، شه 83، دوره 21، شماره 4 زمستان 1390هـ، ص 38.
- (50) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، القنصلية الملكية العراقية، السفارة العراقية في طهران، وزارة الخارجية، السجل 311/4979، الرقم 2 / 1 / 110، التاريخ 19 / 2 / 195م، و73، ص119
- (51) Telegram From the Department of State to the Embassy in Iran ، Washington, January 30، 1959. Cited in : F.R.U.S., Vol.XII. pp. 627 – 629.
- (52) صحيفة الأخبار، العراق، بغداد، 13 شباط، 1959م.
- (53) لنجار، علاء رزاق فاضل، مصدر سبق ذكره، ص 88.
- جيوغري هاريسون Geoffrey Harrison، دبلوماسي وسياسي بريطاني، ولد في 18 يوليو 1908م في المملكة المتحدة، وتوفي في 12 أبريل 1990م، انتخب سفيراً للمملكة المتحدة لدى البرازيل (1956م - 1958م)، سفيراً للمملكة المتحدة لدى إيران (1958م - 1963م)، توفي عام 1990م عن عمر يناهز 81 عاماً.
- West, Nigel, Historical dictionary of cold war counterintelligence. Lanham, Md.: Scarecrow Press, 2007 , p 155
- (54) foreign relations of the united states. 1958-1960, near east region; Iraq; Iran; Arabian peninsula. volume xii. available online at :
- (55) <https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1958-60v12/d266>

(56)foreign relations of the united states. 1958–1960، near east region; Iraq; Iran; Arabian peninsula، volume xii. available online at :

(57)<https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1958-60v12/d266>

(58)Kristen Blake: The U.S.–Soviet Confrontation in Iran، 1945–1962: A Case in the Annals of the Cold War، previous source ، p 123 .

(*)أبو الحسن ابتهاج، ولد في 1899م في مدينة رشت الإيرانية، إكمال دراسته الابتدائية فيها ثم انتقلت عائلته الي طهران، ثم أرسله والده إلي باريس للدراسة، حيث تعلم اللغة الفرنسية وعاد إلي إيران عام 1921م، في عام 1940م أصبح المفتش العام في البنك الوطني الإيراني، مستشار لصندوق النقد الدولي في عام 1952م، ثم رئيساً للصندوق في منطقة الشرق الأوسط، وعاد بعدها إلي إيران في عام 1954م، عين رئيساً للتخطيط العمراني في إيران، إذ أجري عدة تغييرات في هذا البرنامج، وكانت له بصمات واضحة فيه، وبسبب مواقفه المتشددة من الفساد ازداد معارضييه واعدائه توفي 1999م.

- ابتهاج، أبو الحسن، خاطرات أبو الحسن ابتهاج، چاپ اول، تهران، 1371هـ، ص78.

(59) Kristen Blake ، p 123 .

(60)آرثر وليام راد فورد Arthur waradford، قائد عسكري أمريكي في البحرية الأمريكية، ولد 1896م، توفي في 17 أغسطس 1973م، شارك في الحرب العالمية الأولى وحرب المحيط الهادئ في فترة الحرب العالمية الثانية وحرب كوريا. <https://ar.wikipedia.org/wiki- الساعة10:26pm> تاريخ الزيارة : 25 فبراير ، 2020 م ،

(61) Kristen Blake ، p 123 .

(62)قاسم، مشتاق مال الله، المعاهدة الأمريكية الإيرانية 1957م-1959م، مجلة الدراسات الجغرافية والبيئية، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العراق، 2016م، العدد الخامس، ص 106

(63)رمضاني، روح الله، مرجع سبق ذكره، ص305.

(64)جريدة الرأي العام، العراق، بغداد، 10 تشرين الثاني، 1958م.

- قاسم، مشتاق مال الله، المرجع السابق ذكره، ص 106.

James A. Bill ، the eagle and the lion : the tragedy of American -Iranian relations ، USA ، library of congress cataloging ، 1988 ، p 119 .

(65)تخشيد، محمد رضا، ومقدم جهانشير منصور، سياست امنيت ملي أيزنهاور وتأثير أن بر سياست خارجي ايالات متحده در قبال إيران، فصلنامهي سياست، دوره 38، شماره 4، زمستان 1387، ص 142-143.

(66) دار الكتب والوثائق العراقية، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 311/4978، كتاب القنصلية الملكية العراقية في كرمشاه الي السفارة العراقية في طهران، الرقم س/103/1 في حزيران 1957م، و 48، ص98.

(67)gulhanerdogan.An Analysis Of the relations Between Iran And The USA During The Pahlavi Era By Use Of Alliance Theories. A Master's Thesis. Department of International Relations İhsanDogramacıBilkent University Ankara July, 2014, p96 .

(68)رمضاني، روح الله، مرجع سبق ذكره، ص 32.

Gillian King, Documents on International Affairs 1959, (London –1963), p. 342.

(69) جريدة الرأي العام، بغداد، 10 نوفمبر، العراق، 1985م.

(70)United States. Congress.Senate.Committee on Appropriations , Department of Defense. Chairman. Joint Chiefs of Staff , 1970 , p 53 .

(71) اسناد معادات دو جانبه بإيران با ساير دول، جلد روم(18).

United Nations. Treaties and international agreements registered or filed and recorded with the Secretariat of the United Nations , Volume 327 , 1959 , p 208 .

(72)اسناد معادات دو جانبه بإيران با ساير دول، جلد روم(18)، مصدر السابق ذكره .

(73)Lenczowski. G، United States' Support for Iran's Independence and Integrity، 1945–1959. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science،Vol 401 ، No (1)، 1972 ، p 45–55.

(74)سناد معادات دو جانبه بإيران با ساير دول، جلد روم(18)، المصدر السابق ذكره .

(75)حداد، سلمى، مرجع سبق ذكره، ص88.

(76) جريدة اتحاد الشعب، بغداد، العراق، 6 مارس، 1959م.

(77)اليافعي، فائقة عبدالله صالح، التطور التاريخي للنفوذ الامريكي وآثاره علي منطقة الخليج العربي 1945م-1991م، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الآداب، جامعة بيروت العربية، لبنان، 2010م، ص35.

(78) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، السفارة العراقية في طهران، وزارة الخارجية، السجل 4976/311، و11، ص25.

- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، السفارة العراقية في طهران، وزارة

الخارجية، السجل 4975/311، و11، ص24

(79)الكليدار، أنيس محمد حسن مصطفى، المؤسسة العسكرية الإيرانية، دراسة عسكرية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لمعهد الدراسات الآسيوية والافريقية، العلوم السياسية، بغداد، 1988م، ص64.

(80)المرجع السابق نفسه، ص 65.

.U.S Milted Equipment, sold to Iran, 1941–1979, p6(81)

(82) (United States of America : Treaties and Other International Acts Series 2967.

(*) لان الرئيس الامريكى هاري ترومان عدّ إيران إلى جانب تركيا واليونان خط الدفاع الأول المحفوف بالمخاطر في وجه تغلغل النفوذ السوفيتي في الشرق الاوسط.
- العقد،صلاح، السياسة الإيرانية والاستعمار الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 1969م، العدد(4)، ص270.

(83)فرحات، إيمان، الأبعاد السياسية والعسكرية لمشروع النقطة الرابعة الأمريكية في لبنان 1951م-1964م،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الآداب، جامعة بيروت العربية، ، بيروت، 2007م، ص258.

(84)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، السفارة العراقية في طهران، وزارة الخارجية، السجل 311/4973، الرقم س / 1 / 951، التاريخ 25 / 11 / 1954م، و18، ص44.

(85) جريدة الأهمالي،العراق، الأثنين، 8 كانون الاول، 1958م.

(86)الزبيدي، نذير هارون، العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهد محمد رضا شاه، بغداد،العراق، (د.ت)، ص30-31.

(87)محمد، فوزية صابر، التطورات السياسية الداخلية في إيران 1951م-1963م، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1993م، ص245-246.

(88)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، السفارة العراقية في طهران، وزارة الخارجية، و106، ص262.

(89) مليحة، نبيلة محمود ذيب،مرجع سبق ذكره،ص130.

(90) دار الكتب والوثائق العراقية، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 311/4976، كتاب السفارة العراقية في طهران الي وزارة الخارجية، الرقم 1/2/1185، و11، ص25.

(91)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 311/4976، كتاب السفارة العراقية في طهران الي وزارة الخارجية، الرقم 1/2/1185، في 11 حزيران 1956م، وثيقة رقم 11، ص26.

(92) جريدة الرأي العام، بغداد،العراق، 10 تشرين الثاني، 1958م.

(93)صاغية، حازم، صراع الإسلام والبترول في إيران، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978م، ص51.

(94) ((U.S Milted Equipment, sold to Iran, 1941-1979, p6.

(95)ليحة، نبيلة محمود ذيب، مرجع سبق ذكره، ص67.

(96)جريدة اتحاد الشعب، بغداد،العراق، 6 إزار، 1959م.

(97)SIPRI , the arms, trade, with the third, 1971.pp. 840-842.

(98)القيسي، محمد وائل،مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي دراسة مستقبلية، مركز الجزيرة للدارسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2013م، ط 2، ص47.

- (99) القوزي، محمد علي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002م، ط 1، ص 256.
- (100) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، القنصلية الملكية العراقية في خورستان، السفارة العراقية في طهران، وزارة الخارجية، الرقم 1 / 1 / 213، التاريخ 21 / 12 / 1955م، ص 16، ص 19.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، القنصلية الملكية العراقية في خورستان، السفارة العراقية في طهران، وزارة الخارجية، السجل 311 / 4975، ص 16، ص 21.
- (101) بيرسون، توماس أ.، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من 1784م الي 1975م، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، دمشق، 1985م، ط 1، ص 385-386.
- (102) الغنيمي، محمد طلعت، البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط (كتاب الساعة)، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، بدون تاريخ، ص 126.
- (103) القوزي، محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 257.
- (104) قلججي، قدوري، أمريكا وخطورة القوة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1991م-1992م، ص 117.
- (105) المرجع السابق نفسه، ص 112.
- (106) دار الكتب والوثائق العراقية، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 311 / 4976، كتاب السفارة العراقية في طهران الي وزارة الخارجية، الرقم 110 / 1 / 2 في 29 شباط 1956م، وثيقة رقم 73، ص 199.
- (107) ((THE DEPARTMENT, OF STATF. WASHGTON, A MMBASSY, THRAN, Subject, Iran's, Secord, seven-year, Development, 30 April, 19 , 1954, Dandy 7, DE patch, 32, of July, 16, 1955.
- (108) جريدة الأخبار، بغداد، العراق، 17 حزيران، 1956م.
- (109) جريدة الأخبار، بغداد، العراق، 3 تموز، 1958م.
- (110) التميمي، زينب عباس حسن، تاريخ الملف النووي الإيراني وانعكاساته علي العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وأمن المنطقة العربية حتي عام 2003م، مجلة آداب البصرة، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، 2015م، العدد 74، ص 91.